دور التشريعات الإعلامية في الحد من ظاهرة خطاب
الكراهية والتطرف في التلفزيون - دراسة حالة لتشريعات
هيئة الإعلام والاتصال العراقية

إعداد/

مؤيد الشامي:

باحث دكتوراة بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة المنصورة

alshamymwyd22@gmail.com

إشراف:

أ.د/عابدة السخاوي:

استاذ بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة المنصورة

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل دور التشريعات الإعلامية العراقية في الحد من خطاب الكراهية والتطرف في التلفزيون، من خلال دراسة حالة لتشريعات هيئة الإعلام والاتصالات. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وأداة تحليل المضمون والاستبيان. وأظهرت النتائج أن هذه التشريعات تضع ضوابط مهنية وإعلامية واضحة تسهم في الحد من التحريض والعنف. كما تبين وجود التزام نسبي من قبل الإعلاميين بهذه الضوابط، رغم بعض التحديات في التطبيق. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز استقلال الهيئة وتطوير تشريعات أكثر صرامة ووضوحًا.

الكلمات المفتاحية:

خطاب الكراهية، التشريعات الإعلامية، هيئة الإعلام والاتصالات، العراق، القنوات الفضائية، التطرف الإعلامي.

Abstract:

This study aims to analyze the role of Iraqi media legislation in limiting hate speech and extremism on television, focusing on the case of the Communications and Media Commission. It adopts a media survey methodology using content analysis and questionnaires. The findings show that the legislation provides clear professional guidelines to curb incitement and violence. Results also indicate a relative commitment from media professionals, despite some challenges in implementation. The study recommends enhancing the Commission's independence and reinforcing stricter regulations.

Keywords:

Hate speech, media legislation, Communications and Media Commission, Iraq, satellite channels, media extremism

المقدمة

تُعدّ جمهورية العراق من الدول ذات الحضارات العريقة والتاريخ الطويل، وولعل هذا ما جعلها عاني على مر العقود من تحديات كثيرة تؤثر على استقرارها ووحدتها الوطنية. من بين هذه التحديات، ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف؛ والتي تظهر كأحد أهم المسائل التي تهدد السلم الاجتماعي والتعايش السلمي في البلاد.

فقد باتت خطابات الكراهية والتطرف والعنف ضد الآخر تشكل إحدى أهم الآفات الخطيرة التي تهدد الأوطان والبشرية جمعاء، ويات معها تحصين الشباب ضد هذا الخطاب، ونبذ العنف على المستويين الإقليمي والعالمي أكثر الإشكالات المعاصرة إلحاحاً، ما يملى ضرورة مواجهة ذلك وفق استراتيجية شاملة ومتكاملة.

وقد عمدت الحكومة العراقية بتشكيل هيئة الاعلام والاتصالات العراقية؛ وهي هيئة عراقية وطنية تتبع البرلمان العراقي ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية: تقوم هذه الهيئة على أمر (65) النافذ في تنظيم الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية العراق ، وقد نشأت بديلاً عن وزارة الإعلام العراقية في العام 2014 بعد رحيل النظام البعثي.

وقد صدر عن هيئة الاعلام والاتصالات العراقية -سابقة الذكر- العديد من اللوائح التي تنظم أمر البث التلفزيوني والإذاعي منذ ذلك الحين وحتى الآن؛ بهدف المحافظة على وحدة العراق وقوة الصف الداخلي ، ووقوف

الجميع مع حكومته والقوات المسلحة والشرطة ضد المحاولات التي تستهدف شق الصف وتدمير المجتمع العراقي بإيقاظ النزعات الطائفية .

أولاً : الدراسات السابقة:

1- العرض والتعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة الموضوع من خلال محورين أساسيين شملت المحور الأول: الدراسات التي تناولت التشريعات الاعلامية بصفة عامة، وتناول المحور الثاني: الدراسات التي تناولت خطاب الكراهية والعنف والتطرف. تناول المحور الأول: الدراسات التي تناولت التشريعات الاعلامية بصفة عامة:

1- دراسات تناولت بعض الدراسات التشريعات والقوانين

الإعلامية وانعكاسها على الأداء المهني مثل: دراسة ادريس جواد صادق (2021) (1)؛ والتي سعت الى دراسة التشريعات والقوانين النافذة ذات الصلة بتنظيم نشاط العمل الاعلامي، ودراسة مدى انعكاساتها على القائم بالاتصال في القنوات الفضائية العراقية من رؤساء تحرير وسكرتارية تحرير ومحررين ومراسلين ومذيعين ومقدمي برامج، ؛ ومن أهم نتائجها: عدم كفاية التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل الاعلامي والصحفي ، التشريعات والقوانين الاعلامية غير مطبقة بالفعل ، العمل الاعلامي في العراق بحاجة الى تشريعات وقوانين اعلامية جديدة تنظم عمل وسائل الاعلام. ودراسة نهيل

محمد عمرو (2017) (2)؛ والتي هدفت إلى التعرف على تأثير الانقسام الفلسطيني على الأداء المهني للصحف الفلسطينية الصادرة في قطاع غزة والضفة الغربية، واعتمدت على منهج المسح الوصفي واستخدمت صحيفة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: غياب تنظيم الحريات الصحفية وتأخير إصدار القوانين والتشريعات الضابطة لمهنة الصحافة، وتأثير الصحفيين الفلسطينيين بدوافعهم الحزبية خلال عملهم المهني، أن الطابع الحزبي يسهم إلى حد كبير في انخفاض معدل الموضوعية، إن حرية الصحافة في فلسطين تعتبر الأكثر إعاقة في المنطقة. ودراسة **جلطي مصطفى (2020) (3)؛** والتي تناقش موضوع التشريعات الإعلامية الحديثة وأهميتها في ضبط سلوك الصحفيين الجزائريين بمنطقة الغرب الجزائري، ووظفت المنهج التاريخي للوقوف على الخلفية التاريخية للتشريعات الإعلامية، وعرض أهم التجارب الفقهية بالمجتمعات الليبرالية الحديثة والمجتمعات الانتقالية كالجزائر، وطبقت أداة الملاحظة الدراسة على 217 مفردة، وتوصلت إلى أن أغلبية الباحثين يملكون دراية بالمبادئ والاسس التشريعية الاعلامية لضبط سلوك الصحفيين، وأنهم يميزون بين الاحكام القانونية كنصوص تنظيمية ملزمة التطبيق، ومواثيق الشرف المهنية كمبادئ وآداب عامة، التي تمس الضمير المهني

للصحافيين، و تخاطب الوجدان الصحفي. ودراسة
مجذوب بخيت محمد، حاتم على مصطفى(2020) (4)؛
وكان الهدف منها توفير حماية قانونية للمحتوى الإعلامي
العربي والفلسطيني الذي يتعرض للانتهاك والقرصنة
والسعي لإعلاء قيم الحريات الصحفية في ظل حماية
قانونية ودستورية للصحفي والمجتمع ، وقامت بتحليل
مضمون موقعي صحيفتي القدي ونيويورك تايمز لمدة 6
شهور باستخدام الأسبوع الصناعي؛ وخلصت إلى اهتمام
صحيفتي القدس ونيويورك تايمز بالأحداث السياسية على
حساب المادة الثقافية والاجتماعية والدينية ، تستخدم
صحيفتي القدس ونيويورك تايمز العناصر التفاعلية بنسبة
كبيرة لاسيما الصور ومقاطع الفيديو.

2- دراسات ناقشت البعد الخاص بحقوق الصحفيين وحرية
التعبير مثل: دراسة شافعي غنية (2023) (5) ؛ والتي
سعت الى تسليط الضوء على الهيئات المنظمة للقطاع
السمعي والبصري في الجزائر والمغرب: اختصاصاتها
وصلاحياتها، تشكيلتها، طريقة اختيار اعضائها، طرق
تمويلها، ومن خلال قراءة تحليلية في قوانين الاعلام
للدول العربية السالفة الذكر، خلصت الى أن التشريعات
الاعلامية العربية لم تقوت الاعتراف باستقلالية هذه
الهيئات بصريح نصوصها، الا ان المتمعن في مضمون
هذه النصوص يدرك انها استقلالية شكلية لا تعدو كونها
حبرا على ورق. ودراسة عماد الدين على(2021) (6) ؛

والتي كشفت عن الضوابط المهنية والقانونية لحماية الخصوصية الفردية في التشريعات الإعلامية العربية. واستخدمت المنهج التحليلي المقارن، وقامت بتحليل عينة من التشريعات والقوانين التي خضعت للدراسة والتحليل في جمهورية مصر العربية، دولة الكويت، وجمهورية الجزائر. وأكدت على زيادة الاهتمام بالقائم بالاتصال والتأكد من مدى تفهمه وإدراكه للقواعد الأخلاقية التي تحكم العمل الإعلامي سواء المنصوص عليها في التشريعات الإعلامية أو في ميثاق الشرف الصحفية والإعلامية منها.

3- دراسات ناقشت المسؤولية الاجتماعية للقائم بالاتصال

مثل: دراسة دواوي بن دومة (2022) (7)؛ وكان الهدف منها التعرف على مدى إسقاط القيم والضوابط الأخلاقية في التشريعات الإعلامية الجزائرية بناء على قانون 1982 وقانون رقم 07/ المؤرخ سنة 1990 وقانون الإعلام المعدل سنة 2012، ية، وتركزت أهم النتائج في أن الالتزامات الأخلاقية والنصوص القانونية تجمعهم علاقة تكاملية من أجل تكريس إعلام هادف بناء يسعى على تكريس الخدمة العمومية باحترافية، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما باعتبارهما عملة نقدية لوجه واحد. ودراسة أمال توهامي (2022) (8)؛ والتي قامت بتحليل القانون العضوي الجزائري للإعلام 2012 مستخدمين في ذلك منهج المسح الوصفي منهجا للدراسة وأداة التحليل

الوثائقي أداة لها؛ وكانت أهم النتائج: جاء القانون لينظم الممارسة الإعلامية بكل أنماطها (المكتوبة، الإذاعية، التلفزيونية والإلكترونية) في إطار منظومتها القيمية المستمدة من الدين الإسلامي وثقافة المجتمع وهويته، ونصت صراحة على أن مزاولة العمل الإعلامي يجب أن تكون في إطار هذه المنظومة وأن تعمل على الحفاظ عليها وترقيتها وكل خرق لهذه القيم يلقى بالعقوبة.

دراسة (Ahmed Ragib Chowdhury) (2024) (9)؛ والتي ركزت على زاوية محددة من التأثير الناجم عن شروط الاستخدام، والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون على منصات التواصل الاجتماعي، وحقوقهم المتعلقة بحقوق الطبع والنشر، وتقييم تأثير "شروط الاستخدام" لمنصات التواصل الاجتماعي على المحتوى الذي ينشئه المستخدمون من منظور قانون حقوق الطبع والنشر: مثل مقاطع فيديو YouTube التي ينشأها أفراد؛ مقاطع فيديو قصيرة أو طويلة ينشرها مستخدمون من أي موقع جغرافي، والعمل الموسيقي، والأعمال الفنية، خلصت الدراسة إلى أن القوانين الحالية غير كافية للتعامل مع منشئي المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي. ودراسة بقُدوري عز الدين، ربحي عيسى (2016)⁽¹⁰⁾؛ وكان هدفها التعرف على العلاقة بين حرية التعبير وأخلاقيات المهنة الصحفية ودور المسار النقابي في بلورة ميثاق أخلاقيات مهني. اعتمدت

الدراسة على المنهج المسحي مستخدمة أداة الاستبانة وحددت مجتمع الدراسة بالصحفيين على عينة قوامها 80 مفردة. وتوصلت إلى أن 61.29% من العينة يلتزمون دائماً بأخلاقيات الصحافة أثناء أداء مهامهم، 100% من العينة يرون أصدقاءية الخبر أهم من السبق الصحفي، 67.58% من أفراد العينة أن المؤسسة الإعلامية التي يتعملون لها تملك ميثاقاً أخلاقياً لمهنة الصحافة.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت خطاب الكراهية والعنف والتطرف:

1- دراسات تناولت خطاب الكراهية في مضمون وسائل الإعلام مثل: دراسة بسنت أحمد لبيب (2023) (11)؛ والتي كان هدفها دراسة العنف وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام الحديثة والقديمة، وتناولت مفهوم وسائل الإعلام وأنواعها، وركزت على كيفية انتشار العنف وخطاب الكراهية عن طريق وسائل الإعلام وأهم الأسباب التي أدت إلى انتشارها، وتوصلت إلى: ضرورة توعية الجمهور بجميع فئاته بأهمية التعددية ومعرفة مدى المخاطر التي يشكلها خطاب الكراهية مع ابراز الطبيعة الزائفة لأسس وطبيعة الغير مقبول، تقديم الدعم النفسي والمعنوي لجميع الأشخاص المستهدفين بخطاب الكراهية والمضربين من العنف، تدعيم التنظيم الذاتي للمؤسسات

والمنظمات العامة والخاصة كوسيلة لمكافحة خطاب الكراهية والعنف في المجتمع. ودراسة ايمان السيد محمد (2021) (12)؛ والتي رصدت الدراسة خطاب الكراهية المقدم داخل الخطاب الصحفي اثناء ازمة احداث محمد محمود عام 2011م؛ بالاعتماد على منهج المسح باستخدام استمارة تحليل خطاب الكراهية لكلا من صحيفة (الاهرام - الحرية والعدالة- الرحمة). وتوصلت النتائج الى أن اكثر الصحف تقدما لخطاب الكراهية في هذه الازمة السياسية كانت صحيفة الحرية والعدالة، بينما تساوت صحيفة الاهرام مع صحيفة الرحمة في المرتبة الثانية في تقديم انواع خطاب الكراهية. ودراسة مرصد اكيد (2019) (13)؛ والتي رصدت عملية التغطية الإعلامية لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام الأردنية، والكشف عن تعبيرات الكراهية، واللغة التي تحمل التحيز والتحريض، والتعرف على أبرز ملامح هذه التغطية وما تعكسه من قيم واتجاهات من أجل تعريف الصحافيين بهذه التعبيرات مما ينعكس على تعزيز جودة التغطية الإعلامية في هذا المجال. وتناولت الدراسة تحليل مضمون وسائل الإعلام الأردنية، واعتمدت على عينة زمنية "قصديّة"، شهدت أحداثاً سياسية، ودينيّة ورياضية ، أنتجت محتوى من المحتويات التي يُمكن تصنيفها كـ "خطاب كراهية"، وأظهرت نتائجها أنّ مواقع التواصل الاجتماعيّ جاءت في الترتيب الأول من حيث ظهور

خطاب الكراهية، ثم الإذاعات الأردنيّة، الصحافة اليوميّة المطبوعة، وأخيراً المواقع الإلكترونيّة. تصدّر القبيح من الكلام (التشهير بالآخرين) خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعيّ وجاءت "الدعوة للقتل والعنف" في الترتيب الأخير. ودراسة ناصر سعود الرحمانّة (2018) (14)؛ والتي استخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبيان لجمع المعلومات من عينة عشوائية بلغت (400) مفردة جاءت من مختلف تجمعات المجتمع؛ لتحديد مفهوم خطاب الكراهية وأشكاله المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساته على المجتمع وكذلك تحديد اثار انتشار خطاب الكراهية، وكذا اثاره في منظومة القيم الدينية والاجتماعية والثقافية. وخلصت إلى: اختلفت مفاهيم خطاب الكراهية لدى المستجيبين وتعددت، وجاء في مقدمتها تشويه الحقائق او تكذيبها، وعدم القبول بالاختلاف مع الاخرين، تعمل شبكات التواصل الاجتماعي على اثاره الفتن بين مكونات المجتمع وتؤدي الى الفرقة والتناحر.

2- دراسات تناولت آليات مواجهة خطاب الكراهية في

مضمون وسائل الإعلام مثل: دراسة هبة الله نصر (2024) (15)؛ والتي اعتنت بالكشف عن تحديد مفهوم خطاب الكراهية من وجهة نظر الجمهور المصري، وأسباب خطاب الكراهية الموجه ضد مصر في مواقع التواصل الاجتماعي خلال أحداث إغلاق معبر رفح

الحدودى ، وكشف المضمون المسئ والمعرض ضد مصر، وتوجيه التهم لمصر بأنها المسؤولة عن المأساة الإنسانية فى قطاع غزة ، وخلصت الدراسة إلى أن خطاب الكراهية ليس فقط إنكاراً للقيم الأساسية لحقوق الإنسان ، وإنما يتم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أشكال الاتصالات كمنصات لبث خطاب الكراهية. دراسة سامي اسعيداني (2021) (16) ؛ والتي ناقشت ما جاء في تقرير الامم المتحدة في هذا الشأن من خلال اعتماد تشريعات تحظر الكراهية على أسس قومية أو عنصرية أو دينية بما يشكل تحريضاً على التمييز أو العداة أو العنف عبر وسائط الاعلام؛ وتوصلت إلى احتواء النصوص على إنشاء هيئات وطنية تنظيمية مستقلة تضم ممثلين عن الأقليات، ويكون له صلاحية رصد خطاب الكراهية في وسائط الإعلام، هناك أسساً مشروعة لحرية التعبير عندما يكون دافعها أو هدفها التحريض على الكراهية أو العنصرية أو الدينية وغيرها من أشكال الكراهية.

3- دراسات تناولت مسؤولية وسائل الإعلام في الحد من خطاب الكراهية مثل: دراسة فائزة حلاوي حمود (2023) (17) ؛ والتي كان الهدف منها التعرف على التشريعات والقوانين الرادعة لخطابات الكراهية والتطرف الفكري، التي تعتبر احدى الدعامات الاساسية والتي لا يمكن التخلي عنها في اي مجتمع كان سيما في المجتمع

العراقي. أكدت الدراسة على أن قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤م ضروري لتوافر العيش الكريم والامن المجتمعي الانساني؛ لكي لا تتأزم مخرجات تلك الخطابات وتتحول الى افعال وسلوكيات وافعال عنيفة ومثينة ضد الاخر. ودراسة ياس خضير البياتي (2017) (18)؛ والتي بتحليل وتفكيك المشهد الاعلامي برؤية اجتماعية، من اجل تقديم حلول تطبيقية لتاسيس نسق اعلامي عربي قادر على حماية الشباب العربي من التطرف والعنف، وتناولت اصل المشكلة من واقع المجتمعات العربية وفهمها للمسؤولية الاجتماعية في ظل نشر ثقافة الفوضى الخلاقة ومنتالية الهدم، وتأثيرها على المشهد العربي، وتحليل واقع الاعلام العربي وبنية الاتصالية ومسؤوليته في انتاج الطائفية والعنف في مجتمه العربي، وخاصة الفضائيات الدينية، ومدى التزام الاعلام بالمسؤولية الاجتماعية وبالمعايير المهنية والاخلاقية عند تغطية احداث العنف والارهاب. ودراسة صلاح غانم نوري (2019) (19)؛ والتي هدفت إلى معرفة الاساليب وتحديد الانواع والاشكال التي تستخدمها القنوات الفضائية في نشر خطاب الكراهية عبر موادها الاعلامية، واستخدمت المنهج المسحي لجمهور طلبة كلية الاعلام بالجامعة العراقية في بغداد، وقد بلغ حجم العينة 150 مبحوثا، وخلص أن القنوات الفضائية لها مساهمة فاعلة وواضحة في التحريض على خطاب

الكراهية وإيصاله إلى الجمهور، وتستخدم الأسلوب المبطن في بثها لهذا الخطاب، وتنتقل التصريحات والخطابات غير المسؤولة للسياسيين وعامة الجمهور بدون حذف أو مسؤولية، وأكد الطلبة على مسؤولية القنوات الفضائية العراقية في التصدي للمحتوى الذي تبثه القنوات الفضائية الأخرى لخطاب الكراهية.

2- الاستفادة من الدراسات السابقة:

أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في التالي:

- التزويد بالخلفية العملية الشاملة عن مفهومي خطاب الكراهية ومجالاته وأشكال عرضه في وسائل الاعلام المرئية وخاصة في القنوات الفضائية العراقية.
- ساعدت في الاقتراب بشكل اكبر من تحديد مشكلة الدراسة وصياغة اهدافها وتساؤلاتها وتحديد الاجراءات المنهجية الملائمة لها الى جانب تحديد المدخل النظري وادوات جمع البيانات وملامح الاطار المعرفي للتشريعات الاعلامية ودورها في الحد من خطاب الكراهية والتطرف.
- ساعدت في التعرف على أهداف التشريعات الاعلامية في الحد من ظاهر خطاب الكراهية.
- ساعدت في الاقتراب بشكل اكبر من فهم العوامل التي تؤثر في صناعة خطاب الكراهية والتحريض

في القنوات الفضائية وأهم المشكلات التي تواجه هيئة الاعلام والاتصالات في هذا الشأن.

ثانياً مشكلة الدراسة

شكلت هيئة الاعلام والاتصالات خطا جديدا في سير الحركة الإعلامية بالعراق منذ تأسيسها حتى أصبحت في السنوات الأخيرة المشرع والمنظم الأساسي على أداء المؤسسات الإعلامية الاذاعية والتلفزيونية حيث تعد جدلية الرقابة الحكومية على المؤسسات الإعلامية واحدة من اكثر المشكلات تعقيدا في المجتمعات العربية، وتعتبر رقابة هيئة الاعلام والاتصالات على المؤسسات الإعلامية واحدة من اهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة العراقية في السيطرة على مفاصل الاعلام كافة وذلك لضمان منع التحريض على العنف وخطاب الكراهية ومنع تعميق الفوارق الطائفية ؛ لذلك تركزت مشكلة الدراسة في "دور التشريعات الاعلامية في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف دراسة حالة لتشريعات هيئة الاعلام والاتصالات العراقية".

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتبلور اهمية هذه الدراسة في أهمية نظرية وأخرى تطبيقية:

أ- الأهمية النظرية: والتي تتركز في:

- 1) تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفة والخاصة ببحوث التشريعات الإعلامية وخطاب الكراهية.
- 2) تقدم تفسيراً لبعض المظاهر غير المرغوبة التي ظهرت في الإعلام العراقي.

3) تختبر أهمية لائحة هيئة الإعلام والاتصال

العراقية.

4) تتناول الخطورة التي يقوم الإعلام في الجوانب

التربوية والثقافية والأمنية.

ب- الأهمية التطبيقية: والتي تتركز في:

1. الاستفادة من نتائج الدراسة في صياغة آلية للتعامل مع

قطاع الإعلام المسموع المرئي العراقي.

2. اختبار فاعلية اللائحة الحالية الصادرة عن هيئة الإعلام

والإتصال العراقية.

3. قد تنفيذ في التخطيط لعمل ورش عمل وبرامج تثقيفية للعاملين

في الإعلام المسموع المرئي العراقي.

خامسا اهداف الدراسة

- 1- رصد تشريعات هيئة الإعلام والاتصال العراقية الداعية إلى نبذ خطاب الكراهية.
- 2- رصد التزام عينة الدراسة بعناصر البوابة الإعلامية.
- 3- مناقشة اتجاهات الاعلاميين نحو الممارسات الاعلامية بالتلفزيون العراقي.
- 4- التعرف على العوامل المؤثرة على قرارات الصحفيين اثناء تغطية وبث الموضوعات، ومظاهر اخفاق التلفزيون العراقي في الالتزام بقواعد السلوك المهني.
- 5- مناقشة اهمية وسائل الاعلام في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف العنيف.
- 6- رصد درجة معرفة الاعلاميين بلائحة قواعد البث الاعلامي الصادرة عن هيئة الاعلام والاتصالات.
- 7- التعرف على مدى التزام الاعلاميين بالحد من خطاب الكراهية والتطرف.

سادسا تساؤلات الدراسة

- 1- ما الفقرات الداعية إلى نبذ خطاب الكراهية في لأئحة الإعلام والاتصال العراقية؟
- 2- ما دلالة الفقرات الداعية إلى نبذ خطاب الكراهية في لأئحة الإعلام والاتصال العراقية؟
- 3- ما مدى التزام عينة الدراسة بقيم المجتمع وتقاليده؟

- 4- ما مدى التزام عينة الدراسة بالمعايير المهنية للقائم بالاتصال؟
- 5- ما اتجاهات الاعلاميين -عينة الدراسة- نحو الممارسات الاعلامية بالتلفزيون العراقي؟
- 6- ما العوامل المؤثرة على قرارات الصحفيين اثناء تغطية وبث الموضوعات؟
- 7- ما مظاهر اخفاق التلفزيون العراقي في الالتزام بقواعد السلوك المهني من اجل الحد من خطاب الكراهية والتطرف العنيف؟
- 8- ما أهمية وسائل الاعلام في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف العنيف؟
- 9- ما درجة اطلاع عينة الدراسة على لآتحة البث الإعلامي العراقية؟
- 10- ما تقييم عينة الدراسة للمواد الخاصة بمواجهة خطاب الكراهية والتطرف العنيف الواردة في تشريعات هيئة الاعلام والاتصالات؟
- 11- ما مقترحات عينة الدراسة لمواجهة ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف العنيف في العراق؟

سابعا فروض الدراسة:

الفرض الأول" يوجد علاقة دالة إحصائية بين درجات المبحوثين على مقياس التزامهم بعناصر البوابة

الإعلامية ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب
الكراهية والتطرف"

الفرض الثاني" يوجد علاقة دالة إحصائية بين درجات
المبوحثين على مقياس معرفتهم المبوحثين بلاتحة
قواعد البث الاعلامي الصادرة عن هيئة الاعلام
والاتصالات ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب
الكراهية والتطرف"

الفرض الثالث" يوجد علاقة دالة إحصائية بين درجات
المبوحثين على مقياس تقييم المبوحثين لدور لائحة
قواعد البث في الحد من خطاب الكراهية ودرجتهم
على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف"
الفرض الرابع: "يوجد فارق دال إحصائياً بين المبوحثين على
مقياس المعرفة بلاتحة قواعد البث حسب المتغيرات
(النوع - الخبرة - تصنيف القنوات)

الفرض الخامس: "يوجد فارق دال إحصائياً بين المبوحثين
على مقياس الإلتزام بعناصر البوابة الإعلامية
حسب متغير تصنيف القنوات.

ثامنا مصطلحات الدراسة:

- التشريعات الإعلامية: هي مجموعة القواعد القانونية المنظمة للعملية الإعلامية ووسائلها ونشاطاتها كافة من صحافة ومطبوعات دورية وإذاعة وتلفاز وسينما وأفلام وثائقية ووكالات

أبناء... إلخ) حيث تبين هذه القواعد ضوابط النشاط الإعلامي (حقوق الإعلاميين وواجباتهم) والمسؤولية الناجمة عن خرق هذه الضوابط(20).

- **خطاب الكراهية:** هو مجمل القول والفعل لأي ممارسة اجتماعية ، ويقوم بنقل هذه الممارسة إلى الجمهور من خلال وسائل الاعلام التي لها تحيزات معلنة وغير معلنة لذا فإن خطاب الكراهية هو كل كلام يثير مشاعر الكره نحو مكون أو أكثر من مكونات المجتمع ، ويكون مضمونه إقصاء وتجاهل أفراد من مكونات أخرى ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة ثانية ، ويحتوى هذا الخطاب نظرة استعلانية مما يثير الكراهية بين فئات المجتمع المختلفة(21).
- **هيئة الإعلام والاتصالات:** هي المؤسسة الدستورية المعنية بتنظيم قطاعي الإعلام والاتصالات في العراق تأسست عام 2004، وهي هيئة مستقلة غير مرتبطة بأى جهة حكومية بموجب الدستور العراقي مهمتها تنظيم وتطوير الاعلام والاتصالات في العراق ضمن المعايير الدولية الحديثة(22).

تاسعا الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ- نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى حقل الدراسات والبحوث الوصفية Descriptive Research، حيث تهدف الدراسة إلى

التوصل إلى دور التشريعات الإعلامية في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف، مما يساعد الباحث على جمع الحقائق والبيانات ومحاولة تفسيرها وإيجاد العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتحليلها، وتفسير هذه النتائج ومقارنتها واستخلاص مؤشرتها ودلالاتها باستخدام أساليب القياس والتصنيف ومن ثم تعميمها على مجتمع الدراسة(23).

ب- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج المسح الاعلامي لكونه من أنسب المناهج العلمية للدراسات الوصفية ويساعد في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة(24).

أدوات جمع بيانات الدراسة:

1-تحليل المضمون :

اطلع الباحث على مناهج البحث القانوني للتعرف على أساليب تحليل المضمون القانوني وكيفية الإستفادة منه وطرق تفسيره(25)؛ وبعد الإطلاع على كيفية التحليل القانوني ؛ تم الإستقرار على مراعاة التالي في التحليل:

1- عمل نبذة عن لائحة وجهة اصدارها

والتشريعات الصادرة عنها:

2- تحليل الفقرات التي تناقش التحريض والعنف

في إطار:

- تفسير بعض الألفاظ اللغوية وذكر دلالتها:

- تفسير الفقرات حسب الحالة العراقية (الأسباب التي جعلت المشرع يضع هذا النص):

- ذكر الاتفاق والإختلاف مع النظريات المفسرة لظاهرة الإعلام:

2-استمارة الاستبيان:

وجهت استمارة استبيان للعاملين في القنوات الفضائية العاملة في العراق؛ وتم التطبيق من خلال مقابلة المبحوثين من قبل الباحث وبعضاً من معاونيه، وتم التحقق من الصدق الظاهري للاستمارة من خلال عرضها علي مجموعة من المحكمين في مجالات الإعلام(26) ، وتم تعديل الاستمارة في ضوء ما أبدوه من ملاحظات، كما تم إجراء اختبار الثبات لاستمارة الاستبيان عن طريق إعادة تطبيق الاستمارة Retest عبر فترة زمنية من إجاباتهم عليها، وذلك علي عينة التقنين وقوامها (40) من المبحوثين ، وكانت قيمة معامل الثبات 90.5% وهو معامل ثبات مرتفع يدل علي عدم وجود اختلاف تذكر في إجابات المبحوثين ، كما يدل علي صلاحية الاستبيان للتطبيق، كما قام الباحث بحساب نسبة الإتساق الداخلي ألفا كرونباخ والذي بلغ 0.975.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة الحالية الاعلاميين العراقيين مجتمع الدراسة الحالية ؛ وتعتمد على عينة منهم قوامها (400) مفردة من الإعلاميين العراقيين 18-70 سنة اختيرت بطريقة المصادفة للعاملين بعدد من المؤسسات الاعلامية العراقية.

وقد تم اختيار عينات ممثلة لكافة التوجهات السياسية والدينية والأيدولوجية التي يتكون منها المجتمع العراقي.

توصيف عينة الدراسة:

1- توصيف عينة الدراسة حسب متغير نوع القناة:

جدول رقم (1) توصيف عينة الدراسة حسب متغير نوع

القناة:

توصيف عينة الدراسة حسب متغير نوع القناة		
النسبة المئوية	التكرار	نوع القناة
7.5	30	القنوات الدينية
33.5	134	القنوات الحزبية
48.5	194	القنوات المدنية
10.5	42	القنوات الحكومية

يبين الجدول السابق توصيف عينة الدراسة حسب

نوع القنوات التي يعملون بها وقد وردت كالتالي: القنوات الدينية بنسبة (7.5%) من اجمالي عينة الدراسة؛ وتمثلت في القنوات (وارث، الانوار، النعيم، ديوان)، القنوات الحزبية بنسبة (33.5%) من اجمالي عينة الدراسة؛ وتمثلت في القنوات (الفلوجة، العهد، الاتجاه، النجباء، افاق، المسار، الاباء، زكروس، بابليون، سامراء، الشرق، الغدير، الطليعة، بلادي، روداو، الايام، الفرات، أي نيوز)، القنوات المدنية بنسبة (48.5%) من اجمالي عينة الدراسة؛ وتمثلت في

القنوات (صلاح الدين، هنا بغداد، شمر، الرشيد، اسيا، سكاى نيوز، بي بي سي، ام بي سي، يو تي في، الاولى، زوم نيوز، الموصلية، الشرقية، السومرية، البغدادية، دجلة، القناة الأولى، زوم نيوز الفضائية، بغداد)، والقنوات الحكومية بنسبة (10.5%) من اجمالي عينة الدراسة؛ وتمثلت في قناة العراقية.

2-توصيف عينة الدراسة حسب النوع والسن: جدول رقم (2) ويوضح توصيف عينة الدراسة حسب النوع والسن

توصيف عينة الدراسة حسب النوع والسن						
النوع العمر	ذكر		أنثى		الاجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
(18-)	98	34.	38	32.	13	34
(30)	5		8		6	
(31-)	13	46.	65	56	19	49
(41-)	48	16.	13	11.	61	15.
(51-)	7	2.5	-	-	7	1.8
الاجما	28	100	11	100	40	100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق والمعبر

عن توصيف عينة الدراسة حسب متغيري النوع والسن أن نسبة (49%) من أفراد العينة يقعون في المرحلة العمرية ما بين (31-40)؛ (46.1%) من الذكور، و(56%) من الإناث، (34%) من أفراد العينة في المرحلة العمرية ما بين (30-18)؛ (34.5%) من الذكور، و(32.8%) من الإناث، وكانت نسبة أفراد العينة في المرحلة العمرية ما بين (50-41) (15.3%) من ؛ (16.9%) من الذكور، و(11.2%) من الإناث، ونسبة (1.8%) في المرحلة ما بين (51-70)؛ كلهم من الذكور.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي لبيانات هذه الدراسة باستخدام برنامج SPSS for windows ، والمعروف اختصاراً بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ؛ وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية : التكرارات البسيطة والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، الوزن المرجح ، اختبار كا² لجداول التوافق، معامل التوافق () ، تحليل التباين ذي البعد (Contingency Coefficient) ، الواحد One Way Analysis of Variance ANOVA ، الاختبارات البعدية Post Hoc Tests ، معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient لدراسة

شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة، اختبار سبيرمان، اختبار "ت" T.Test. نتائج الدراسة:

1- نتائج الشق التحليلي من الدراسة:

تحليل فقرات الاثثة التي تناقش التحريض والعنف:

تبدأ الاثثة بالديباجة بلفظ "استناداً"؛ والتي تعبر عن مرجعية هذه الاثثة وهو قانون هيئة الإعلام والإتصالات، وذكر "جمهورية العراق"؛ تعني أنها سارية على الإعلام في الجمهورية العراقية فقط، وذكر لفظ "الحصري"؛ أي أنها هي الجهة الوحيدة التي لها حق محاسبة المؤسسات الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية. وبدأية الديباجة بهذا النص يعبر عن استقلال الهيئة عن الجهاز التنفيذي؛ فهي هيئة مستقلة تتبع البرلمان العراقي - كما أسلفنا في البداية-.

وأوردت الفقرة لفظ "مهمات"؛ والتي تعني أن ما يأتي بعدها هو الهدف الأساسي من وراء إنشاء الهيئة هي وضع قواعد ولوائح، ولفظ "ملزمة" تعني أنها إلزامية للجهات الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية بجمهورية العراق، وليست إختيارية. وأكملت الديباجة بهذا النص تأكيداً على مبدأ الإستقلالية من خلال إصدارها هذه الاثثة لتنظيم العمل الجاد للإعلام بعيداً عن السيطرة الحكومية وسيطرة أصحاب المصالح وتطبيقاً لمبدأ المسؤولية المجتمعية لقطاعات الإعلام العراقية.

وينفق ذلك مع نظرية المسؤولية الاجتماعية والتي بدأ الاهتمام بها عندما استجابت لجنة الحريات في الولايات المتحدة لتقرير هوتشينز (Hutchins) في عام 1947 وطالبت بأن تراعى وسائل الإعلام مسؤوليتها الاجتماعية في عرض وجهات النظر على الشعب ودعت إلى إنشاء هيئة للإشراف على حماية الصحافة من الإنحراف لخدمة المصلحة العامة(27).

بدأت الفقرة اللاحقة بـ "تستند هذه الأئحة"؛ والتي تعني أنها مرجعيتها ومبدأها الأساسي هو احترام حرية التعبير، وأوردت المرجعيات التي نفهم منها هذه الحرية وهي:

المادة (38) من الدستور العراقي: والذي تنص على:

تكفل الدولة ، وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: اولاً:-

حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً : حرية

الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر. ثالثاً: حرية

الاجتماع والتظاهر السلمي ،وتنظم بقانون.

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية والتي تؤكد على أن لكل إنسان حق في اعتناق

آراء دون مضايقة.

المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي

تؤكد على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير .

ثم وردت " **وتهدف القواعد** " وورد فيها الكثير

من الألفاظ في هذه الفقرة مثل: " **الانصاف**" وتعني نصره

الضعيف، " **الدقة**" ونعني عدم الإهمال، " **التوازن**" وتعني عدم

الميل أو الإنحياز، "اللياقة" وتعني التزام السلوك الاثق
المقبول؛ ويؤكد عليهم لفظ "عدم التمييز"، ثم يقر بالأهداف
الكبرى وهي: "نشر القيم الحضارية والانسانية"، و"
المصلحة العامة"؛ وهما قيمتان تعني الدولة وما بها من
مكونات (سلطة - شعب - إقليم). والملاحظ في النصوص
الواردة والتي تم الإستعانة بها، وكذلك تأكيد هذه الفقرة على
" هدف الانصاف والدقة والتوازن واللياقة وعدم التمييز
ونشر القيم الحضارية والانسانية" ثم "تنظيم أشكال التعبير
بما لايسمح بالتحريض على العنف أو الكراهية
واللاتسامح العرقي أو القومي أو الديني أو الفكري وكل
مايؤدي الى تغذية النزاعات والصراعات وصنع الأزمات
في الاعلام المرئي والمسموع"؛ والذي يعكس التنوع العرقي
والديني والمذهبي التي تتمتع بها بلاد الرافدين، كما تعكس
الحرص الشديد على الوحدة وعدم الطائفية حفاظاً على العراق
الحبيب؛ والذي يظهر في النص والنصوص المؤيدة لذلك.
تلتها فقرة " تضم اللائحة وصفا عاماً للمبادئ
والقواعد الأساسية...." والتي تعكس والديباجة عموماً أن
هذه الائحة تتفق في مجملها مع نظرية المسؤولية الاجتماعية؛
ووالتي تمثل رؤية تربط بين الاقتصاد والمجتمع والبشر من
خلال الدعوة إلى مزيد من الأخلاقيات باعتبارها السبيل
الوحيد نحوتحقيق التعايش مع المجتمع ، كما تضع
المؤسسات في مسؤولية تشكيل القيم على نطاق أوسع ، وفهم
المسؤولية الاجتماعية في إطار الدعوة الأخلاقية لحقوق

الإنسان من خلال العلاقات الإنسانية مع البشر سواء في الحاضر أو المستقبل(28).

وأعقبها فقرة "تحقيقاً للأهداف التي وضعت من أجلها هذه اللائحة، فإن الهيئة تعتبر...؛" وورد فيها "اصحاب امتياز البث"؛ وتعني المسؤولين عن المؤسسات الإعلامية، "صفتهم المعنوية" وتعني تكامل العاملين في المؤسسة.

وتضع الاثثة المؤسسات الإعلامية والقائمين بالاتصال في موضع المسئول عن المجتمع في حفظ عاداته وتقاليده وتراثه الثقافي وعدم الخروج على تعاليم وقيم المجتمع وإلا ستتابع الهيئة الانتهاكات وتطبق القوانين حتى تستقيم المهنة على الطريق الصحيح.

كما تؤكد الهيئة من خلال ("تعديلها أو الإضافة"؛ تعديل ألفاظ المواد أو إضافة أجزاء لها، "تراه مناسباً"؛ حسب الحاجة والظروف.)؛ بأنها جهة الرقابة على كل أنواع البث الإعلامي، ويجوز لها التعديل أو الإضافة عليها حسب ما تراه مناسباً؛ ويعطي هذا الجزء مرونة للآثثة حسب المستجدات التي تطرأ على الساحة الإعلامية من ظهور وسائل جديدة تؤثر في المجتمع.

ثم تلتزم الهيئة نفيها "بمبادئ الموضوعية والشفافية وعدم التمييز...:" و"الموضوعية"؛ وتعني عدم التحيز لاحد

على حساب أحد، "الشفافية"؛ وتعني المكاشفة واطلاع الجمهور بالأوضاع وعدم اخفاء أي شيء في سبيل الحقيقة. وهنا تلزم الهيئة نفسها بمبادئ الموضوعية والشفافية وعدم التمييز والمساواة بين الجميع في ما يتعلق بالوقوف من الجميع نفس المسافة في ما يتعلق باعطائهم حقوقهم ومعاقبتهم عند التقصير أو خرق القوانين الحالية أو التي تفر لاحقاً - حسب تعبير النص".

ثم يأتي الفصل الأول؛ والذي يحتوي على التعريفات ليؤكد على تطبيق لمبدأ الشفافية الذي قدمت الاثثة في الديباجة، والغرض منها مساعدة أصحاب المصلحة من فهم النصوص وإزالة أي لغط أو لبس قد يتعرض له قارئ الاثثة، وقطع الطريق على أي نوع من التشكيك أو الطعن في أي مبدئ من المبادئ التي تقدمها؛ ولكنة غير معني بالتحليل لأنه لا يحتوى على فقرات العنف والتحريض.

ثم يأتي الباب الثاني ليوضح المعايير العامة للبرامج المرئية والمسموعة والذي يؤكد على التنوع العرقي والديني والطائفي والحضاري والفكري في العراق " وتحتوي الفقرة الأول على الكثير من المصطلحات مثل: "اعتزازاً" وتعني أن ما يأتي بعدها مصدر عزة وشرف يجب التفاخر به، "التنوع العرقي" ؛ وتعني وجود أكثر من سلالة بشرية على أرض العراق، "التنوع الديني" ؛ وتعني وجود أكثر من معتقد ديني على أرض العراق، "التنوع الطائفي"؛ وتعني

وجود أكثر من طائفة أو مذهب على أرض العراق ، "التنوع الحضاري" ؛ وتعني تعدد الحضارات التي نشأت على أرض العراق ، "التنوع الفكري"؛ وتعني تعدد الأفكار والاتجاهات الفلسفية.

وتؤكد الفقرة على الإلتزام بقواعد السلوك المهني وضرورة احترام التعددية في المجتمع العراقي؛ والذي يتفق مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية للإعلام.

وترد الفقرة التالية " ان حق التعبير عن الرأي مثبت في القانون الدولي،"؛ والتي ورد فيها لفظين هامين في الفقرة وهما: الأول: "مطلقاً"؛ وتعني دون قيود، والثاني: "مقيداً"؛ وتعني وجود معوقات ولا يوجد إطلاق للحرية. وتكمل اللائحة في التزامها بحرية التعبير عن الرأي من خلال سرد المادة (19) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية " والتركيز على أن هذا الحق ليس مطلقاً والذي يمكن أن يقيد عند حماية مصالح الدولة المشروعة والمتعددة والملاحظ أن النص القانوني الحالي الوارد في الباب الثاني يريد أن يخرج من اشكاليات السلطة ويخشى أيضاً من عواقب الحرية، وفي كل الأحوال يستشهد بالقوانين الدولية التي نصت على الحرية والتعددية واستخرج منها ما يفيد بحق الدولة في الدفاع عن وحدتها وثقافتها ومرافقها المختلفة. ويشرح ما سبق المبدأ 12 من مبادئ كادمن الصادرة عام 2009 والذي ينص على:

- أ- إن كلمتي "الكراهية" و"العداء" تشيران إلى مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء والعداوة والبغض تجاه المجموعة المستهدفة
- ب- إن كلمة "دعوة" تعنى وجود نية لترويج البغض للفئة المستهدفة وبطريقة علنية
- ج- إن كلمة "تحريض" تشير إلى تصريحات بشأن مجموعات قومية أو عرقية أو دينية تؤدي إلى خطر وشيك لوقوع تمييز أو عداة أو عنف ضد أشخاص ينتمون إلى هذه المجموعات.

ولذلك قالت الفقرة "تأييد الكراهية: فهي شئى غير مرئي - كما وضحت مبادئ كادمن - ، كما وفقت بتناول كلمة تحريض والتي تشير -وفق كادمن- "إلى تصريحات بشأن مجموعات قومية أو عرقية "والمصقود هنا -لاشك- الأحزاب والطوائف والمذاهب العراقية.

احتوت الفقرة **(الباب الثاني/المادة 1)** على مجموعة ألفاظ مثل: "تنطوي"؛ وتعني تحتوي، "تبرتها"؛ طريقة الكلام ومستوى الصوت، "التحريض" الدعوة إلى العنف. وتمنع هذه الفقرة التحريض على العنف وتعدد كل ما يشتمل على التحريض حتي يعلم الجميع بذلك، وتؤكد على الجهات الإعلامية المرخصة لأنها تقع تحت تصرفها المباشر ويمكن أن تعاقب وتسحب ترخيصها أما الجهات غير المرخص لها فليس من حقها ممارسة أي عمل إعلامي من الأساس.

كما احتوت الفقرة على بعض الألفاظ التي تحافظ على عدم إفلات أحد من العقاب مثل لفظ "تبرتها" بعد "مضمونها"؛ فيتعرض للمحاسبة من خالف مضمون الفقرة أو حتى كان العرض بأسلوب أو نبذة تدل على التهكم مثلاً أو الإقلال من عمل ما؛ والذي يحتوي بدورة على التحريض. كما أوردت الفقرة من الجرائم "تهديد النظام الديمقراطي والسلم الأهلي" ويعني أي شئ قد يخل أو يهدد بإخلال نظام الدولة وهو حظر لأي جريمة من هذا النوع. ومن البديهي أن يساهم القانون في تعزيز السلم الاجتماعي من خلال تحديد حدود السلوك المقبول ومعاقبة المخالفين. وبفضل التشريعات الإعلامية المناسبة، يتم تقديم رسالة قوية بأن خطاب الكراهية والتطرف غير مقبول وسيتم محاسبة من ينتهكونه(29).

من الألفاظ الواردة في الفقرة " يجب اتخاذ أقصى درجات الحرص عند نقل أية معلومات": " منبراً"؛ وتعني مكان يسمع منه صوت تلك التنظيمات. والملاحظ هنا توجه اللاتحة القائمين على أمر الإعلام بالحذر عند نقل أخبار التنظيمات الإرهابية حتى لا يكونوا منبراً للإرهاب أو واسطة تنقل التعليمات بين خلاياهم المختلفة عن طريق نقل التصريحات.

وتؤكد الفقرة على مبدئ النشر دون الإخلال بالشروط؛ ويتفق ذلك مع نظرية حراسة البوابة الإعلامية فقد تركزت الضوابط التي تحكم حارس البوابة في: عدم التسرع في نشر

الحقيقة، حيث أنها قد تؤثر على جهة ما، العمل لمصلحة الحقيقة، نشر الحقائق بطريقة مباشرة وليس بالإشارة أو التلميح، مراعاة الاعراف والتقاليد في نشر الحقائق، عدم المساس بالحياة الشخصية للآخرين أو نشر الفضائح، والابتعاد عن الأخبار الكاذبة والملفقة حتى لو كانت مناسبة لأغراض رئيس التحرير وسياسات الدولة والجهة المالكة للمؤسسة(30).

وتأكيدًا على الشفافية والوضوح وعدم وجود أي لبس أو غموض لدى القائم بالاتصال العراقي وأصحاب امتيازات البث؛ أوردت الأتحة تطبيقات عملية توضح أمثلة للتحريض: مثل البرامج الدينية التي تكفر فئات من المجتمع أو البرامج التي تثير الخلافات الطائفية بين المذاهب، وافتعال أزمت بيبث معلومات غير دقيقة، أو تضخيم خلافات شخصية أو سياسية.

وفي المجلد تسعى الفقرة على التأكيد على ما أوردناه سابقاً؛ في الحفاظ على وحدة العراق والتي تجمع الكثير من الطوائف والعرقيات.

ثم أردف قائلاً "لذا على الجهات الإعلامية المرخصة الالتزام " وأورد بعض التعليمات التي تحافظ على القضاء على التحريض بالعنف.

بدأت الفقرة ((ثانياً/1/أ)) بالتشديد على عدم بث أي مواد تسيء إلى الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية بشكل عام أو التسبب في تعطيلهم بانفاذ الدستور والقانون؛ وهذا

شيئاً بديهي ومقبول مع دولة بها الكثير من مقومات الفتن مثل الأعراق والطوائف: فيجب على الجميع بدلا من التحريض على العنف، مساعدة الدولة -ممثلة في الأجهزة الأمنية على بسط نفوذ وهيبة الدولة. ثم ورد تكملة لنفس الفقرة "ويحق لوسائل الإعلام نقل جميع وجهات النظر تلك التي تنتقد....."؛ وأرى المشرع غير موفق في هذا السرد لأن الجزء الثاني ينسف الجزء الأول ولو ورد الجزء الثاني في البداية - الخاص ب الحرية الخاصة ببيت وجهات النظر - ثم الفقرة الخاصة بالمنع لكان أكثر حفظاً للأمن: فلا بأس بالحرية إذا كانت مسؤولة وتحافظ على وحدة وهيبة الدولة، أما الفقرة الحالية يفهم منها بأن لا بأس من البث المدعم بالأدلة والبراهين وهذه مشكلة كبيرة فلا يتفهم الجميع ما يحدث ويمكن أن تكون هذه المواد محرضة وإن لم يدعو الإعلامي إلى ذلك.

لقد وفق المشرع في هذا السرد **(ثانياً /1/ب)** فمن الطبيعي أن أحافظ على المؤسسات ثم يأتي بعد ذلك محاربة الإرهاب من خلال عدم الإترار وراء كل ما يصدر عن التنظيمات الإرهابية أن نقل الأحداث الإرهابية بطريقة تبين فيها ضعف الدولة وقوة تلك التنظيمات؛ فلا بد أن يكون الإعلامي حريصاً عند التعامل مع الأنباء التي تصور الأحداث الإرهابية أو التصريحات الصادرة عن تلك التنظيمات فيظهر قوة الدولة ونبل رسالتها في وحدة الدولة وجمع شمل

الأمة وجبن وخسة تلك التنظيمات واستخدامهم الشعارات الفضفاضة الخالية من واقعية المضمون.

أوردت الفقرة **(ثانياً /1/ج)** لفظ "أقصى"؛ وتعني بذل الجهد الأكبر، "مادة خبرية وليست دعائية"؛ الفرق بين الخبر وبين الدعاية واضح فيجب أن يعرض الإعلامي للخبر ويتجاهل الدعاية. وتكمل هذه الفقرة ما بدأته السابقة في مقاومة الإرهاب عن طريق الحرص في عدم نشر أو تصريحات أو وجهات نظر لتلك التنظيمات؛ لأنها -ولا شك- تكون مثابة خطب دعائية لها، ويجب أن لا نساعد على ذلك. والإكتفاء ببث المواد الخبرية فقط التي تسرد الأحداث على النحو الذي وضحناه في تحليل الفقرة السابقة.

فينبغي تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في المجتمع؛ والذي يمكن تحقيقه من خلال التعليم والتوعية وتشجيع مشاركة المجتمع والتأكيد على أهمية المشاركة السياسية والمدنية⁽³¹⁾؛ لذا تحرص الهيئة على عدم بث أي مواد تهدد الديمقراطية في العراق؛ وتأييداً لذلك: جاء قرار مجلس الحكم ذو الرقم 47 في 2003/9/22 اغلاق مكاتب قناة الجزيرة وقناة العربية الفضائيتين بما في ذلك عمل مراسليها في انحاء العراق ولمدة شهر ويسمح لها بالعمل شريطة افتتاح المجلس بالتزام الفئتين بأسلوب عمل اعلامي يعتمد التوازن وينأى عن التحريض على العنف واثارة الفتن العرقية والطائفية والدينية في العراق، وذلك بسبب التجاوزات

المتكررة التي قامت بها القناتان لاذاعة اصوات تدعو الى العنف السياسي في العراق (32).

أوردت فقرة (ثانياً /1/هـ) ألفاظ مثل "تمجد"؛ وتعني الإغلاء من شئ ما، "تغري"؛ وتعني تشجع، وجاء اللفظ بعدها للتأكيد على ما تهدف إليه الفقرة. وهذا النص يعالج حالة ظهرت بوضوح بعد انتشار وسائل التواصل الإجتماعية؛ والتي نرى فيها المواقع تعالج الخبر بصورة تعلي من الجاني، كما نجد العديد من المسلسلات والأفلام الدرامية العربية والتي تصور المجرم بصورة الأبطال الذين لا يشق لهم غبار. لذا جاء هذا النص ليلفت انتباه العاملين على جمع واذاعة الأخبار من الإنجرار نحو تلك المعالجة أو الحوار الذي يظهر فيه المجرم ظهوراً بطولياً؛ والذي من شأنه الإغلاء من الجريمة والتشجيع على ارتكابها.

وكانت الفقرة (ثانياً /1/و) عند ذكر لفظ "فتيل"؛ وتعني مكان الإشتعال الذي يتم تفجير القنبلة من خلاله، وتعني هنا وجود أشياء تبدو بسيطة -يجب تجنبها- قد تكون سبب في فتنة طائفية. ونسرد هنا تعدد القيم الإخبارية التي تتحكم في اختيار الخبر: الدلالة، الشهرة والأهمية، الإيجابية، القرب والميل السياسي، التأثير، الاهتمام، المعلومات، العنصر المرئي، الصراع، الغرابة، الجدة أو الحالية؛ ولكن هذه الفقرة تقر مبادئ الحفاظ على الوطن ووحدته وقوته على حساب أي شئ آخر فنراها تؤيد بقوة القيمة "الإيجابية" : حيث تظهر الدولة النواحي الإيجابية في المجتمع في إطار توطيد دعائمها

وتدعيم استقرارها ، فتركز على أخبار افتتاح المشروعات ، وعلاوات المرتبات ، والتبادل التجاري مع الدول الأخرى". وتضرب عرض الحائط بقيمة "الشهرة والأهمية" : حيث تركز الاخبار على الشخصيات الهامة مثل الوزراء والفنانين ؛ فحتى لو كان الشخص من تكوين عرقي معين - حتى وإن كان مسئول أو يحمل صفة ذات حساسية في الدولة- فلا يجوز اذاعة بيانه وتصريحة فلو حمل أي شئ يدفع للطائفية. وكذلك يلغي قيمة "العنصر المرئي"؛ فبرغم حب الجمهور للصورة المرئية وتفضيلها عن غيرها، إلا أنه يستغني عنها حتى لا يذيع بيانا يدفع للعنف. ومع كل هذا يقطع البث الحي لو توافر فيه هذه الإنفعالات الطائفية والمذهبية؛ ويعكس كل ما سبق الحرص الشديد من الهيئة على الحفاظ على العراق ووحدة شعبه وأراضيه.

واكتمالا للنص السابق تلفت الفقرة (ثانياً /1/ز) انتبأة القائمين على أمر الإعلام بمراقبة الخطب والتصريحات العشائرية والمذهبية والتأكد من خلوها من أي تحريض قبل بثها وقطعها لو كان بنأ مباشراً - كما قالت الفقرة السابقة-؛ من خلال ورود لفظ "الانتبأة"؛ وتعني التركيز وإعطاء أهمية، وهنا تعني بكل ما يصدر عن شخصيات يمكن أن يحرك الفتن

جاءت فقرة (ثانياً /1/ح) شارحة ل (ثانياً /1/و) بتوضح الأخبار والتصريحات العشائرية والطائفية وورد لفظ "الرموز المقدسة"؛ ويعني الأشياء التي تحمل قيمة كبيرة عند

أصحاب الأديان ، وتوجه المادة عموماً بالحرص عند عقد اللقاءات التلفزيونية بمراعاة قطع البث التلفزيوني إذا تواجد أي شخص مهما كان منصبة يصرح بأشياء تسيئ إلى الرموز الدينية أو يحرص على الكراهية والتي بدورها تدفع إلى العنف والإقتتال بين الطوائف. ويتناسب ذلك مع قول الله تعالى: "ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم" (الأنعام 108)

تؤكد فقرة (ثانياً /1/ط) على الفقرات السابقة وتضيف مهمة أخرى يجب أن يقوم بها القائم بالاتصال "مقدمي البرامج" وهي تحميل الشخص المسؤولية وإدارة دفة الحوار وتوجيهه إلى اتجاه آخر غير التحريض واللجوء إلى قطع الإرسال في تمادى في ذلك. وتدعو الهيئة إلى تغطية المظاهرات السلمية المرخصة وتبني الدعوات التي تدعو إلى جمع الأمة مثل المصالحات الوطنية واعتبرتها حق من حقوق الجهات الإعلامية؛ وتتفق هذه الفقرة مع قيمة "التأثير": فيكتسب الخبر قيمته وفقاً لما يحدثه من تأثير على حياة المستمع أو المشاهد بصرف النظر عما إذا كان عدد الجماهير بالآلاف أو بالملايين؛ فالقصة الإخبارية تكتسب أهميتها حسب ما تحدث من تأثير على حياة هؤلاء الناس السياسية والاقتصادية والثقافية ويتمثل هذا العنصر في الأخبار التي تنعكس تطبيقها إيجاباً على الناس ولا يوجد أفضل من التصالح لتحقيق الاستقرار والأمن والإزدهار للوطن والمواطنين.

بعد السرد السابق والذي يؤكد على التزام الهيئات الإعلامية القانوني والقواعد التي تراعي الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات، وتؤكد الفقرات التالية - صريحاً - على الحفاظ على السلم الأهلي وأمن الدولة من خلال عمل عنوان يحمل ذلك لأهميته " لا يجوز بث من خلال)

ثم أورد الفقرات من (ثانياً/1/ي) وحتى (ثانياً/1/م):

فقرة (ثانياً/1/ي) ورد في النص "العمليات السياسية الديمقراطية"؛ وتعني كافة الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة أو النظام الحاكم والتي من شأنها أن تسهل من إحكام السيطرة مثل: الانتخابات والمؤتمرات الشعبية. والمادة في مجملها "تحافظ على السلم الاهلي والامن الوطني" - كما عبرت السابقة- وتكملها الاحقة: ويلتزم بهما السادة المسؤولين عن المؤسسات الإعلامية

في **فقرة (ثانياً/1/ك)** تكملة للسابقة من خلال التحذير من أي مواد تروج لشخص أو حزب محظور؛ ويبدو واضحاً أن المقصود هنا هو حزب البعث التابع للنظام السابق ومننتسبيه، وتلتها بعدم تمجيد شخصيات اجرامية أو اراهبية والتي يقع ضمنهم منتسبي النظام السابق.

كما تحظر **(ثانياً/1/ل)** صراحةً الترويج لحزب البعث وعدم استضافة أي من رموزه أو تبني أفكاره من خلال بثها في الوسائل الإعلامية.

وورد في فقرة **(ثانياً/1/م)** لفظ "بشكل منهجي"؛ ويعني تكرار تناول أخبارها بشكل يفهم منه أن الوسيلة تروج لهذه

الجماعة أو التنظيم. فقد يفهم من هذا النهج الإخباري أن القناة تروج لهذا التنظيم، ويرتبط في أذهان المتابعين تلك الجماعة مما يعني الخروج بمحصلة نهائية بتعلق الجمهور بهذه الجماعة.

وجاء هذا النص استجابة لنداءات الكتاب والباحثين: فقد وضح (صابر سعيد بقور) قائلاً: تعزز خطاب الكراهية والطائفية بعد ظهور تنظيم داعش، اذ قامت الاطراف باللجوء إلى استخدام الاعلام للترويج لخطاب الكراهية والتحريض على العنف والطائفية والمذهبية والانتهاكات المتبادلة(33). وكما أوضحت تقارير (هيئة الاعلام والاتصالات): بيدء القنوات الفضائية في استقبال المسؤولين الذين تبادلوا الاتهامات بشأن المسؤولية عن دخول هذا التنظيم الارهابي الى مدن الموصل والانبار(34). وقال (جاسم محمد): لجا داعش الى وسائل الاعلام لبث خطاب الكراهية الى الشباب ومحاولة استقطاب عناصر جدد الى صفوفه(35).

وتغطية القنوات الفضائية لاعمال العنف المتجسدة في توجه بعض القنوات التجارية التي تروم الاثارة والاستعراض وتعكس رغبتها في الاتكاء على العنف لتصفية حسابات سياسية مع نظام سياسي بعينه(36).

وجاء (الباب الثاني/المادة 2): اللياقة والآداب والذوق العام؛ فقرة (ثانيا /2/د) والتي أوردت "مكونات النسيج الاجتماعي العراقي"؛ والتي تعني الأحزاب والديانات

والطوائف، والتعبير بالنسيج الاجتماعي يعبر عن الإلتحام والقوة، النسيج قوي بمكوناته وكذلك المجتمع قوي باتحاد مكوناته. وكلمة "مشاعر" تعبر عن الإيذاء الداخلي، "الانتماء **المناطقى**"; وتعني أماكن السكن. والفقرة في مجملها تحذر من وجود أي مواد ضمن البث التلفزيوني أو الإذاعي تؤذي أيًا من المكونات العراقية -حتى ولو إيذاء داخلي-؛ ويتضح هنا حرص الهيئة على سلامة الافراد بين اتباع الديانات وأصحاب المذاهب والعرقيات أو حتى الإنتماءات المناطقية وأماكن السكن.

ثم (الباب الثاني /المادة 4): **الدقة والنزاهة والشفافية في نقل المعلومات.** (ثانياً /4/د)؛ والتي احتوت على لفظ " **استهزاء**"، و" **استهجان**" ؛ واللذان يعبران عن انتقاص من قدر الأشخاص. وتوجه الفقرة إلى ضرورة تطبيق مبدأ الدقة والنزاهة والشفافية في نقل المعلومات؛ وتطبيقاً لهذا المبدأ وجهت القائمين على أمر الإعلام على ضرورة تمثيل كافة الآراء السياسية دون تسفيهه أو تقليل من رأي أحد.؛ وبذلك تكون الجهات الإعلامية قد طبقت الدقة والحياد والموضوعية والتوازن والمهنية الكاملة.

وتكمل الفقرة (ثانياً/4/ل) -في جانب المهنية-
وطلباً للحقيقة وتطبيقاً لوظيفة الإعلام: أن تقوم الوسائل
المعنية بنقل كافة وجهات النظر فور حدوث توترات؛ حتى
يتسنى للمواطنين معرفة التفاصيل قبل أن يبنوا تقديرات
خاطئة بسبب قلة المعلومات. وتتسجم تلك الفقرة مع فروض
نظرية الاعتماد: "تختلف درجة الاستقرار في النظام
الاجتماعي وتوازنه نتيجة التغيرات المستمرة وتبعاً لهذا
الاختلاف تزيد أو تقل الحاجة إلى المعلومات والأخبار؛ ففي
حالة عدم الاستقرار الاجتماعي تزداد الحاجة للمعلومات
فيكون الأفراد اعتماداً علي وسائل الإعلام في حالة عدم
الاستقرار (37)؛ لذلك يجب أن يحقق الإعلام للجمهور ما
يتوقعه من نقل المعلومات وإزالة الغموض. ويجب أن تلبى
وسائل الإعلام في توقعات الجمهور كما وضحت: أنها إطار
يحدد الفرد من خلاله ما يتوقعه من وسائل الإعلام، ويقيم
هذه التوقعات في الوقت نفسه، وطبقاً للتجربة يكرر الفرد
التعرض للوسيلة والمضمون الذي يلي توقعاته، أما إذا لم
تلبى الوسيلة توقعات الفرد فلن يكرر التجربة مرة أخرى (38).
وتتسجم فقرة (ثانياً/4/ن) مع فقرة (ثانياً/1/و) من
الفصل الثاني والتي تنص على: "الابتعاد عن نقل
التصريحات العاطفية والدعائية.....، وإذا كان
البث بشكل مباشر فيجب قطعه". ويؤكد ذلك حرص الهيئة
على حق المذيع في رد الضيف لو حدث منه ذلك وتحميلة

المسئولية، بل ويقطع البث لو رأى تماذي الضيف وعدم انصياعه للتعليمات الخاصة بذلك.

أوردت الفقرة (ثانياً 4/س) لفظ "الإتهامات الجمعية"؛ والتي تعني الصاق التهم بمجتمع معين أو أنصار مرشح أو أتباع دين ، وذكر المخطأ فقط. ويعكس ذلك حرص الهيئة المشرعة على منع أي فتيل يولد أزمة؛ فعندما يخطئ شخص أو مجموعة يشار إليها دون الخوض في الإنتماء الطائفي أو المذهبي؛ وذلك تحسباً أن يثير الآخرين على هذه الطائفة، أو أن يفهم من التصريح ألساق النقص أو الجرائم لهذه الطائفة.

أوردت فقرة (ثانياً 4/ع) لفظ "اضطرابات"؛ والذي يعبر عن وجود توتر ينتج عن التصريحات، و"تلخيص محتوى التصريح"؛ وتعني عمل تعليق كتابي يقرأه المذيع دون البث المباشر. وتضيف الفقرة في حين كان التصريح مباشر كما يحدث في المؤتمرات الصحفية أو اللقاءات المباشرة من قلب الأحداث؛ يقطع البث لو حدث ما تنص عليه الفقرة.

وينسجم ذلك مع الفقرة (ثانياً 1/ط) من الباب الثاني والتي تنص على ".....، وإذا صدر التصريح التحريضي على الهواء مباشرة من قبل شخصية عامة فيجب على المقدم ان يقطع التصريح

كما أوردت فقرة (ثانياً 6/أ) لفظ "التسامح"؛ والذي يعبر عن قبول المخالفين لي والتعايش معهم، و"التأزر"؛ وتعني

التكامل والوقوف بجوار بعضنا بعض والمساعدة لخدمة الوطن.

وتقر فيها الهيئة بحق الوسيلة الإعلامية في إنتاج برنامج ديني أو مذهبي أو طائفي -حسب انتمائتهم-، ولكن دون التقليل من المخالفين أو اظهارهم في وضع يجرح مشاعرهم؛ كما نصت الفقرة (ثانياً /2/د) من (الباب الثاني/المادة 2):
اللياقة والآداب والذوق العام- توجيهات تطبيقية للحفاظ على اللياقة والاداب العامة "مواد تؤذي مشاعر مكونات النسيج الاجتماعي العراقي بفئاته الدينية والقومية،
....."

تحظر فقرة (ثانياً /6/ب) قالب المناظرات بوصفة يؤدي إلى اشعال الفتن والإضطرابات إلا في أشياء لا علاقة لها بما سبق ذكره - الأديان، الطوائف، المذاهب، الأحزاب- ؛ ويتم الإكتفاء بطرح أمور فلسفية بهدف العلم أو التسلية دون التعرض لأشياء مجتمعية.

وتمنع فقرة (ثانياً /6/ج) بث كل ما يسيئ إلى الأديان والمعتقدات كافة وقد سبق وورد ذلك في (ثانياً /1/ح) في التطبيقات العملية لضمان منع التحريض على العنف والكراهية "على مقدمي البرامج والأخبار قطع اي تصريح من اي فرد، مهما كان منصبه، يحرض فيه على القتل او العنف او الاساءة الى الرموز المقدسة للطوائف الدينية أو يحرض على الكراهية"، إلا أن الفقرة الحالية كانت أكثر تعميمياً منها؛ وقد يفهم منهما أن الأولى كانت تعرض للحالة العراقية،

والحالية تعرض للأمر بصفة عامة حتى ولو كان دين غير موجود بالعراق.

واحتوت التوضيحات التطبيقية حول محتوى الاعلانات

وبثها: عدم انجراف المؤسسات الإعلامية وراء حرصها على

المقابل المادي والذي قد يساعدها في بقاءها دون التدقيق في

ما يوجد به من مخالفات قد تضر بأمن وسلامة المجتمع -

لاسيما ما يعرض منها في الإعلانات السياسية-، حظر

الإعلانات التي تروج للعنف ضد الأفراد والجماعات وأعطى

مثال توضيحي مثل ضرب النساء أو الأطفال؛ ويدفعنا ذلك

إلى توجيه المعلنين بعمل تقويم قبلي للحملات الإعلانية التي

تحتوي على مشاهد لذلك حتى لا يفهمها المشاهد بصورة

عكسية، ويوضح ذلك التجربة التي أجريت في الولايات

المتحدة الأمريكية للتعرف على تأثير بعض الرسوم الساخرة

في محاربة التعصب؛ وتوصلت أن ما يقرب من ثلثي العينة

البالغة 160 شخصاً قد أساءوا فهم الرسالة على النحو

المقصود، وأدرك الثلث الباقي الرسالة إدراكاً عكسياً(39).

نتائج الشق الميداني من الدراسة:

أولاً: الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

المحور الأول: مدى التزام عينة الدراسة بعناصر البوابة الإعلامية:

1- الالتزام بقيم المجتمع وتقاليد:

جدول رقم (3) ويوضح التزام عينة الدراسة بقيم المجتمع وتقاليد

شُرْم عينة دراسة بغير المجتمع وتقاليد (n=400)													
الوزن النسبي	الاحتراف المعاري	المتوسط الحسابي	أرضى بشدة		أرضى		محايد		أوافق		أوافق بشدة		ملاحظات
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
95	0.537	4.75	-	-	0.8	3	2.8	11	17.3	69	79.3	317	أكثرهم بالقيم والأعراف السائدة في المجتمع العراقي
94.3	0.547	4.72	0.3	1	-	-	3.3	13	21	84	75.5	302	أكثرهم المؤسسات التي تعمل على خدمة المجتمع وأروج أفكارها
93.6	0.569	4.68	-	-	-	-	5.3	21	21.8	87	73	292	أحافظ على احترام كل للتكثف والإيديولوجيات المكونة للمجتمع
93	0.599	4.65	-	-	0.5	2	5	20	23.5	94	71	284	أروج للقيم التي تدعو إليها الحكومة لتحقيق الرخاء لأبناء الحبيب العراق
92.9	0.636	4.65	-	-	0.5	2	7.3	29	19.5	78	72.8	291	أكثرهم باحترام النظام الحاكم والخبز الحاكمة

تقر نظرية الغرس الثقافي إن للتليفزيون القدرة على تحويل المجردين إلى محسوسات، مما يساعد على فهم

الرسالة المقدمة عبر برامج التلفزيونية المختلفة، والتلفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية تدريباً للصور الذهنية والثقافة الشعبية وهو يضيف إلى معلوماتنا عن الحياة والناس والمجتمع والسلطة، كما أنه يعرض الجيد والسيئ، ويساهم في بناء معرفتنا بالواقع الاجتماعي ويساهم أيضاً في تكوين الأفكار والآراء والاتجاهات ولكنه وسيلة متميزة كما أنه وسيلة لنقل المعايير الثقافية الشائعة لكل أفراد المجتمع وكل هذه المزايا تجعل من التلفزيون وسيلة فريدة مسيطرة ويصعب التغلب عليها(40)؛ لذلك فلا بد أن تستخدم لنشر القيم المجتمعية فلا يتعدها توضح بيانات الجدول مدى التزام الإعلاميين عينة الدراسة بقيم المجتمع وتقاليد التي وردت فقراتها كالتالي:

في البداية فقرة (الترحم بالقيم والأعراف السائدة في المجتمع العراقي) بمتوسط حسابي (4.75)، ووزن مؤوي (95%)، تبعتها فقرة (أحترم المؤسسات التي تعمل على خدمة المجتمع وأروج لفكرها) بمتوسط حسابي (4.72)، ووزن مؤوي (64.3%)، ثم فقرة (أحافظ على احترام كل الثقافات والإيديولوجيات المكونة للمجتمع) بمتوسط حسابي (4.68)، ووزن مؤوي (93.6%)، وقبل الأخير فقرة (أروج للقيم التي تدعو إليها الحكومة لتحقيق الرخاء لبلدنا الحبيب العراق) بمتوسط حسابي (4.65)، ووزن مؤوي (93%)، وأخيراً فقرة (الترحم باحترام النظام الحاكم والنخب الحاكمة) بمتوسط حسابي (4.65)، ووزن مؤوي (92.9%).

ويلاحظ من النتائج السابقة التزام الإعلاميين عينة الدراسة بقيم المجتمع وتقاليدته والذي يتفق مع نظرية حارس البوابة الإعلامية بوصفها البوابة الأولى التي تحكم سير الأنباء لوصولها إلى الجماهير؛ والتي يوضحها (محمد عبد الحميد): أن الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال في ضبط المعلومات بما يتفق مع القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة التي تشكل المعايير الثقافية العامة للمجتمع يدخل ضمن وظائف حراسة البوابة الإعلامية(41).

فقد لا يقدم القائم بالاتصال تغطية كاملة للأحداث التي تقع من حوله، وليس ذلك نتيجة لتقصيره أو أنه عمل سلبي، وإنما يغفل عن ذلك إحساساً منه بالمسئولية الاجتماعية، وللحفاظ على بعض الفضائل الفردية أو المجتمعية؛ فقد تضحى وسائل الإعلام - أحياناً - بالسبق الصحفي، أو تتسامح بعض الشئ في واجباتها تجاه تقديم كل الأخبار التي تهم المجتمع وذلك رغبة منها في تدعيم قيم المجتمع وتقاليدته(42). وعلى هذا المنوال يجب أن يحافظ جميع العراقيين على وطنهم وقيمته العليا التي تفرض التلاحم والاتحاد.

2- الإلتزام بالمعايير المهنية للقائم بالاتصال:

أ - الإلتزام بسياسة المؤسسة الإعلامية:

جدول رقم (4) ويوضح التزام عينة الدراسة بسياسة المؤسسة الإعلامية

التزام عينة الدراسة بسياسة المؤسسة الإعلامية (ن=400)													
الوزن المئوي	الاحتراف المتوسط	المتوسط	أرضى بشدة		أرضى		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
93.1	0.61	4.65	-	-	0.5	2	5.8	23	21.8	87	72	288	أراعي قواعد المؤسسة وأيدولوجياتها عند الإعداد للعمل
92.4	0.637	4.63	-	-	0.3	1	7.8	31	21.3	85	70.8	283	أحترم وأطبق تعليمات رؤسائي وأراعيها أثناء العمل
92.1	0.678	4.61	0.3	1	0.8	3	7.3	29	21.8	87	70	280	عند نقل الأحداث أقوم بحذف الأخطاء التي لا تتوافق مع قواعد مؤسستي
91.7	0.67	4.59	-	-	1	4	7.3	29	24	96	67.8	271	أضع قواعد المؤسسة وأيدولوجياتها أمامي عند التعطية المباشرة للأحداث
91.6	0.728	4.58	-	-	2.3	9	7.5	30	20.5	82	69.8	279	إذا خالف أحد من الضيوف - أثناء البرامج المباشرة- قواعد المؤسسة أعارضه و أقطع البث إذا تكادى في ذلك

تعرض بيانات الجدول السابق مدى التزام الإعلاميين عينة الدراسة بسياسة المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها كمعايير مهنية للقائم بالاتصال وهو محور من محاور حراسة البوابة الإعلامية والتي وردت فقراتها كالتالي: في البداية فقرة (أراعي قواعد المؤسسة وأيدولوجياتها عند الإعداد للعمل) بمتوسط حسابي (4.65)، ووزن مئوي (93.1) %، تتبعها فقرة (أحترم وأطبق تعليمات رؤسائي وأراعيها أثناء العمل) بمتوسط حسابي (4.63)، ووزن مئوي

(92.4%)، ثم فقرة (عند نقل الأحداث أقوم بحذف الأشياء التي لا تتوافق مع قواعد مؤسستي) بمتوسط حسابي (4.61)، ووزن مؤوي (92.1%)، وقبل الأخير فقرة (أضع قواعد المؤسسة وأيدولوجياتها أمامي عند التغطية المباشرة للأحداث) بمتوسط حسابي (4.59)، ووزن مؤوي (91.7%)، وأخيراً فقرة (إذا خالف أحد من الضيوف -أثناء البرامج المباشرة- قواعد المؤسسة أعارضه و أقطع البث إذا تمادي في ذلك) بمتوسط حسابي (4.58)، ووزن مؤوي (91.6%).

ويلاحظ من النتائج السابقة التزام الإعلاميين عينة الدراسة بسياسات المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها والذي يتفق مع نظرية حارس البوابة الإعلامية بوصفها البوابة الثانية التي تحكم سير الأنباء لوصولها إلى الجماهير بعد قيم المجتمع وتقاليد.

ب - تعامل عينة الدراسة مع مصادر الأخبار :
**جدول رقم (5) ويوضح تعامل عينة الدراسة مع
 مصادر الأخبار**

تعامل عينة الدراسة مع مصادر الأخبار (ن=400)												
الوزن النسبي	أرفض بشدة		أرفض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		البيانات	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
91.5	0.5	2	0.3	1	9	36	21.8	87	68.5	274	أجتهد في استضافة الشخصيات للتأكد من خبر أو معلومة	
90.1	0.3	1	1.5	6	12	48	20	80	66.3	265	أقوم بإذاعة البيانات الصحفية الواردة من الخارج كما هي.	
91	0.8	3	0.8	3	10.8	43	18.5	74	69.3	277	أنشر الأخبار التي تأتي من وكالات الأنباء كما هي.	
90.5	0.3	1	0.8	3	11	44	20.8	83	67.3	269	أقوم بإذاعة البيانات الصحفية للشخصيات العراقية كما هي.	
90.5	0.3	1	1.3	5	10.3	41	22.5	90	65.8	263	أترجم بنص الأنباء كما ترد من المصادر	

يرى الباحثون في مجال الاتصال السياسي أن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين الذين يمكن أن يكونوا مصدرًا للأخبار ذات طبيعة اشكلية، وغير ثابتة؛ فعلى الرغم من تنوع العلاقات التي يتمتع بها الإعلاميون في العديد من جماعات الاجتماعية، فإن علاقتهم بمصادرهم السياسية تحظى الاهتمام الأكبر، ويرجع ذلك إلى أن الأخبار لا ترتبط فقط بالأداء المؤسسي أو المعايير المهنية قدر ارتباطها بأفعال النخبة الذين يمثلون مصادر وموضوعات العديد من القصص الإخبارية⁽⁴³⁾؛ لذلك

تتأقش ببيانات الجدول السابق تعامل الإعلاميين بمصادر الأخبار كمبرير مهنية للقائم بالاتصال وهو محور من محاور حراسة البوابة الإعلامية والتي وردت فقراتها كالتالي: فقرة (أجتهد في استضافة الشخصيات للتأكد من خبر أو معلومة) بمتوسط حسابي (4.58)، ووزن مؤوي (91.5)%، تبعها فقرة (أقوم بإذاعة البيانات الصحفية الواردة من الخارج كما هي.) بمتوسط حسابي (4.51)، ووزن مؤوي (90.1)%، ثم فقرة (أنشر الأخبار التي تأتي من وكالات الأنباء كما هي.) بمتوسط حسابي (4.55)، ووزن مؤوي (91)%، وقبل الأخير فقرة (أقوم بإذاعة البيانات الصحفية للشخصيات العراقية كما هي.) بمتوسط حسابي (4.54)، ووزن مؤوي (90.5)%، وأخيرًا فقرة (ألتزم بنص الأنباء كما ترد من المصادر) بمتوسط حسابي (4.52)، ووزن مؤوي (90.5)%.

ويلاحظ من النتائج السابقة التزام الإعلاميين عينة الدراسة بالأخبار الواردة كما هي والذي يتفق مع نظرية حارس البوابة الإعلامية بوصفها البوابة الثالثة التي تحكم سير الأنباء لوصولها إلى الجماهير؛ فاللتزام الإعلاميين بالمهنية وإذاعة الأخبار كما ترد نوع من تحكم هذه المصادر في سريان الأنباء.

ج - استفادة عينة الدراسة من علاقات العمل:

جدول رقم (6) ويوضح استفادة عينة الدراسة من علاقات العمل

استفادة عينة الدراسة من علاقات العمل (ن=400)													
عنوان تشوي	الاحرف صغاري	المت وسط النس	أرض بشدة		أرض		محايد		أوفى		أوفى بشدة		مجموع
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
93	0.632	4.65	-	-	-	-	8.5	34	18.3	73	73.3	293	أشرف بأمر زملائي عند صياغة الأخبار أو الإعداد للبرنامج
92.2	0.676	4.62	-	-	0.3	2	9.5	38	17.8	71	72.3	289	أضع في اعتباري الملاحظات الخاصة بالاتصال السابقة في أي عمل جديد أقوم به
91.8	0.699	4.59	-	-	1.3	5	8.5	34	20.3	81	70	280	أستعد عن إعداد زملائي بما أقوم به من عمل
90.8	0.738	4.45	0.3	1	0.8	3	11	44	21	84	67	268	أشرف في عمل ما أعتقد أنه يرضي رؤسائي
89.5	0.92	4.47	2	8	2.5	10	10.3	41	16.8	67	68.5	274	أعمل ما يحول لي دون التفكير لأحد حتى أكون مسيئرا

يتفق الباحثون على علاقات العمل تضع بصماتها على القائم بالاتصال؛ حيث يرتبط مع زملائه في علاقات تفاعل تخلق بعداً اجتماعياً، وترسم من هذه العلاقات جماعة أولية بالنسبة للصحفي أو الإعلامي وبالتالي نجدهم يتوحدون مع بعضهم في داخل المجموعة، ويتعاملون مع العالم الخارجي من خلال احساسهم الذاتي داخل هذه الجماعة، ويجعل ذلك الصحفي معزولاً ومعتمداً بدرجة كبيرة على هذه الجماعة ودعمها معنوياً، ويطور ذلك الإلتواء أسلوبه في الكتابة من خلال ملاحظته للآخرين، ويتعلم منهم ما يجب أن يتجنبه (44)؛ ويظهر ذلك من خلال بيانات الجدول السابق تعامل الإعلاميين بعلاقات العمل

كمعايير مهنية للقائم بالاتصال وهو محور من محاور حراسة البوابة الإعلامية والتي وردت فقراتها كالتالي: فقرة (أسترشد بأراء زملائي عند صياغة الأخبار أو الإعداد لبرنامج) بمتوسط حسابي (4.65)، ووزن مؤي (93%)، تبعها فقرة (أضع في اعتباري الملاحظات الخاصة بالأعمال السابقة في أي عمل جديد أقوم به) بمتوسط حسابي (4.62)، ووزن مؤي (92.2%)، ثم فقرة (أسعد عن إشادة زملائي بما أقوم به من عمل) بمتوسط حسابي (4.59)، ووزن مؤي (91.8%)، وقبل الأخير فقرة (أجتهد في عمل ما أعتقد أنه يرضي رؤسائي) بمتوسط حسابي (4.45)، ووزن مؤي (90.8%) ، وأخيرًا فقرة (أعمل ما يحلو لي دون النظر لأحد حتى أكون متميز) بمتوسط حسابي (4.47)، ووزن مؤي (89.5)%. ويلاحظ من النتائج السابقة تجاوب الإعلاميين عينة الدراسة بالنصائح التي يتلقونها من زملائهم بالعمل ومن لديهم خبرة في مجال العمل الإعلامي؛ وهذا نظام كل المؤسسات والوظائف واستفادة الموظف الحديث من الخبرات السابقة عليه والذي يتفق مع نظرية حارس البوابة الإعلامية بالالتزام بنصائح وتوجيهات زملاء ورؤساء العمل.

3 - مراعاة عينة الدراسة لمعيار الجمهور :

جدول رقم (7) ويوضح مراعاة عينة الدراسة لمعيار

الجمهور

مراعاة عينة الدراسة لمعيار الجمهور (ن=400)											
الوزن المئوي	أرخص بشدة		أرخص		محايد		أوافق		أوافق بشدة		البيانات
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
92.3	0.3	1	0.8	3	7.8	31	20	80	71.3	285	لا تتبع الإعلانات التي تسبب أذى للجمهور
92.4	-	-	0.5	2	7.3	29	22.3	89	70	280	أراعي التغييرات التي تطرأ على الجمهور في ما يتعلق بأنماط التعرض
92.3	-	-	0.3	1	8.8	35	19.8	79	71.3	285	أجتنب ما يسبب إيل أو يجرح مشاعر الطوائف العراقية
92	-	-	0.5	2	8.3	33	22.3	89	69	276	أحاول أن أرضي جميع مكونات المنتج العراقي عند تقديم الأعمال
91.7	0.3	1	0.8	3	9.3	37	20	80	69.8	279	أراعي أمانة الجمهور عند إعداد العمل

إن القائم بالإتصال في حاجة شديدة إلى تحديد جمهوره بدقة، وأن تصورة لهذا الجمهور يؤثر على قرارته تأثيراً لا يمكن أن تقلل من شأنه (45)؛ لذا تناقش بيانات الجدول السابق مراعاة الإعلاميين للجمهور بوصفة محور من محاور حراسة البوابة الإعلامية والتي وردت فقراتها كالتالي: في البداية فقرة (لا نذيع الإعلانات التي تسبب أذى للجمهور) بمتوسط حسابي (4.61)، ووزن مئوي (92.3) %، تبعتها فقرة (أراعي التغييرات التي تطرأ على الجمهور في ما يتعلق بأنماط التعرض للوسائل) بكثرة (الساعات - الملل من التطويل -)) بمتوسط حسابي

(4.62)، ووزن مؤوي (92.4) %، ثم فقرة (أتجنب ما يسبئ إلى أو يجرح مشاعر الطوائف العراقية) بمتوسط حسابي (4.62)، ووزن مؤوي (92.3) %، وقبل الأخير فقرة (أحاول أن أرضي جميع مكونات النسيج العراقي عند تقديم الأعمال) بمتوسط حسابي (4.6)، ووزن مؤوي (92) %، وأخيراً فقرة (أراعي أمزجة الجمهور عند إعداد العمل) بمتوسط حسابي (4.58)، ووزن مؤوي (91.7) % . ويلاحظ من النتائج السابقة التزام الإعلاميين عينة الدراسة بأمزجة وطقوس الجماهير وهو ما يتفق مع بنود نظرية حارس البوابة الإعلامية بوصفها البوابة الأهم التي تحكم سير الأنباء لوصولها إلى الجماهير ؛ ولو لم تراعي الجمهور لانتهت الرسالة في مهدها ولما كان لها تأثير يذكر لأن الجماهير لن تتابعها من الأساس.

المحور الثاني: اتجاهات الاعلاميين -عينة الدراسة- نحو الممارسات الاعلامية بالتلفزيون العراقي:

4-العوامل المؤثرة على قرارات الصحفيين اثناء تغطية وبيت الموضوعات:

جدول رقم (8) ويوضح العوامل المؤثرة على قرارات الصحفيين اثناء تغطية وبث الموضوعات حسب مجال النوع

Chi-Square				نوع						
				الإيجابي		بث		تكرار		
مستوى الدلالة		DF	القيمة	%	ك	%	ك	%	ك	
دالة عند 0.01	0-000	1	10.429	94	376	100	116	91.5	260	التعرض لتعقيبات
دالة عند 0.01	0-002	1	8.095	93.8	375	99.1	115	91.5	260	تأثير عروضا في العمل
دالة عند 0.01	0.001	1	8.999	93.3	373	99.1	115	90.8	258	مدى تاحة وسهولة المصادر
دالة عند 0.01	0-000	1	11.826	93.3	373	100	116	90.5	257	تعقيدات الاحادية
دالة عند 0.01	0-001	1	8.999	93.3	373	99.1	115	90.8	258	سياسة قناة
دالة عند 0.05	0-013	1	5.285	92.8	371	97.4	113	90.8	258	المصادر الاحادية
دالة عند 0.01	0-000	1	10.101	91.3	365	98.3	114	88.4	251	ثقة الاعتماد
				400		116		284		إجمالي من شقرا

تشير بيانات الجدول السابق إلى العوامل المؤثرة على

قرارات الصحفيين اثناء تغطية وبث الموضوعات - حسب

رأي أفراد العينة- والتي وردت كالتالي:

العامل الأول (التعرض للعقوبات) بنسبة (94%) من

اجمالي أفراد العينة؛ (91.5%) من الذكور، و(100)%

من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض
البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكد
النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.
وكان العامل الثاني (تأثير الرؤساء في العمل) بنسبة
(93.8%) من اجمالي أفراد العينة؛ (91.5%) من الذكور،
و(99.1%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى
تحقق الفرض البدل في هذه النقطة مما يدل على وجود
فروق -تؤكد النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح
الإناث.

أما العامل الثالث فكان (مدى اتاحة وسهولة المصادر)
و(التشريعات الاعلامية) و(سياسة القناة) بنسبة (93.3%)
من اجمالي أفراد العينة توزعت كالتالي:

- مدى اتاحة وسهولة المصادر ؛ (90.8%)
من الذكور، و(99.1%) من الإناث؛ وقد
أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض
البدل في هذه النقطة مما يدل على وجود
فروق -تؤكد النسب السابقة- بين الذكور
والإناث لصالح الإناث.

- التشريعات الاعلامية ؛ (90.5%) من
الذكور، و(100%) من الإناث؛ وقد أشارت
قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البدل
في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -
تؤكد النسب السابقة- بين الذكور والإناث

لصالح الإناث.

- سياسة القناة؛ (90.8%) من الذكور، و(99.1%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تريبيج إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكددها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وكان العامل الخامس (المصادر الاعلامية) بنسبة (92.8%) من اجمالي أفراد العينة؛ (90.8%) من الذكور، و(97.4%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تريبيج إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكددها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وكان العامل السادس (اثارة الاهتمام) بنسبة (91.3%) من اجمالي أفراد العينة؛ (88.4%) من الذكور، و(98.3%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تريبيج إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكددها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وورود العوامل الست (التعرض للعقوبات، تأثير الرؤساء في العمل، مدى اتاحة وسهولة المصادر، التشريعات الاعلامية، سياسة القناة، المصادر الاعلامية، اثاره الاهتمام) منطقي ويتوافق مع نظرية المسئولية

الإجتماعية؛ فالإعلام مسئول يخضع للقانون (التعرض للعقوبات من خلال التشريعات الإعلامية)، ويتوافق مع نظرية حراسة البوابة الإعلامية؛ فلا بد من تأثير الرؤساء في العمل، وتأثير لمصادر الأخبار، وسياسة القناة، والعوامل الشخصية الخاصة بالإعلامي (اثارة الاهتمام).

4- مظاهر اخفاق التلفزيون العراقي في الالتزام بقواعد

السلوك المهني من اجل الحد من خطاب الكراهية والتطرف العنيف -من وجهة نظر عينة الدراسة-:

جدول رقم (9) ويوضح مظاهر اخفاق التلفزيون العراقي في الالتزام بقواعد السلوك المهني من اجل الحد من خطاب الكراهية والتطرف العنيف -من وجهة نظر عينة الدراسة-

Chi-Square			شعب							
			الإجمالي		بغداد		تكريت			
مستوى الدلالة	DF	القيمة	%	ك	%	ك	%	ك		
دالة عند 0.05	0.013	1	5.296	94	376	100	114	92.3	262	الضوابط الإلهام الإعلامي في كتحية امدك فتطرف بالتلفزيون العراقي.
دالة عند 0.01	0.000	1	11.358	93.5	374	100	116	90.8	258	الانكسار بالجواب المهنية والاخلاقية في إطار المسؤولية الإضاحية
دالة عند 0.01	0.006	1	6.506	92	368	97.4	113	89.8	255	نتاج نظر اعلامية كتبنى وتكيد موقف التولية في حربها ضد الارهاب.
دالة عند 0.01	0.001	1	9.192	91.8	367	100	114	89.1	253	نحياز كتلفزيون عراقي في جانب الحكومة في محاربة الارهاب.
			400		116		284			إجمالي من شئوا

تشير بيانات الجدول السابق إلى مظاهر اخفاق التلفزيون العراقي في الالتزام بقواعد السلوك المهني من اجل الحد من خطاب الكراهية والتطرف العنيف -من وجهة نظر عينة الدراسة- والتي وردت كالتالي:

المظهر الأول (انضباط الاداء الاعلامي في تغطية احداث التطرف بالتلفزيون العراقي) بنسبة (94%) من اجمالي أفراد العينة؛ (92.3%) من الذكور، و(100%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكدها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وكان المظهر الثاني (الالتزام بالجوانب المهنية والاخلاقية في اطار المسؤولية الاجتماعية والامنية) بنسبة (93.5%) من اجمالي أفراد العينة؛ (90.8%) من الذكور، و(100%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكدها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وظهر المظهر الثالث في (انتاج اطر اعلامية تتبنى وتؤيد مواقف الدولة في حربها ضد الارهاب) بنسبة (92%) من اجمالي أفراد العينة؛ (89.8%) من الذكور، و(97.4%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود

فروق -تؤكدُها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وكان المظهر الرابع والأخير في (انحياز التلفزيون العراقي الى جانب الحكومة في محاربة الارهاب) بنسبة (91.8%) من اجمالي أفراد العينة؛ (89.1%) من الذكور، و(100%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكدُها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وبالرغم من أن معظم النسب عالية وتؤكد على مضمون العنصر من أن هناك مظاهر اخفاق للتلفزيون، إلا أن الأسباب المذكورة والتي أكدت عليها عينة الدراسة تؤكد مهنية التلفزيون العراقي والتزامه بالمسؤولية وتبنيه لسياسات الدولة في محاربة الإرهاب؛ فالإرهاب ظاهرة تحارب المجتمع ولا بد أن يقف الجميع صفًا واحدًا لمقاومتها والحكومة بالطبع هي القائد الذي يسير جميعًا خلفه.

كما تتفق مع نظرية الغرس الثقافي والذي أفادت بأن كثرة التعرض للتلفزيون يمكن أن يساعد على تضيق الفروق في الاتجاهات والسلوك عن الوضع الاعتيادي الذي يحدث بسبب العوامل والتأثيرات الأخرى؛ والذي قد يساهم في توحيد المجتمع -كما يقصد المشرع الإعلامي- وقد أكد جرينر على أنه كلما زاد الوقت الذي يقضيه الفرد في مشاهدة التلفزيون أدرك الواقع الاجتماعي بصورة أقرب إلى

النماذج والصور الذهنية والأفكار التي يقدمها التلفزيون عن الواقع الاجتماعي أي أنه كلما زاد التعرض لوسائل الإعلام زاد الاعتقاد بأن العالم الحقيقي يعكس مضمون وسائل الإعلام (46).

5- كفاءة توظيف الاعلام بطريقة غير مباشرة كأداة للترويج للتطرف من خلال خطاب الكراهية:

جدول رقم (10) ويوضح كفاءة توظيف الاعلام بطريقة غير مباشرة كأداة للترويج للتطرف من خلال خطاب الكراهية - من وجهة نظر عينة الدراسة-

Chi-Square				النوع						
				الإجمالي		إثبات		تكوير		
مستوى الدلالة	DF	القيمة	%	ك	%	ك	%	ك		
دالة عند 0.05	0.023	1	4.482	94.5	378	98.3	114	93	264	وسيلة لنشر الصور والفيديوهات عبر الاعلام الرقمي لترهيب المواطنين
دالة عند 0.05	0.013	1	5.296	94	376	98.3	114	92.3	262	استقطاب الشباب من خلال المنصات الاعلامية الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي
غير دالة	0101	1	2.189	93.8	375	96.6	112	92.6	263	استغلال تأثير الاعلام على منحذ القرار كوسيلة لنقل مطالب الازابيين الي
دالة عند 0.05	0.019	1	4.749	90.8	363	95.7	111	88.7	252	يستخدم المتطرفون وسائل الاعلام لتصوير التقسيم كبدل سياسي مشروع
دالة عند 0.01	0.002	1	8.216	89.8	359	96.6	112	87	247	الدعاية والترويج لابتدولوجية الجماعات الازهابية وقضيئها عبر متابعة وسائل
				400		116		284		إجمالي من شئتوا

تشير بيانات الجدول السابق إلى كيفية توظيف الاعلام بطريقة غير مباشرة كأداة للترويج للتطرف من خلال خطاب الكراهية -من وجهة نظر عينة الدراسة-والتي تركزت في التالي:

الأولى (وسيلة لنشر الصور والفيديوهات عبر الاعلام الرقمي لترهيب المواطنين وبث الفزع في نفوسهم) بنسبة (94.5%) من اجمالي أفراد العينة؛ (93%) من الذكور، و(98.5%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكددها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وكانت الثانية (استقطاب الشباب من خلال المنصات الاعلامية الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لتجنيد اكثر عدد من الشباب بطريقة غير مباشرة) بنسبة (94%) من اجمالي أفراد العينة؛ (92.3%) من الذكور، و(98.3%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكددها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

أما الثالثة فكانت (استغلال تأثير الاعلام على متخذ القرار كوسيلة لنقل مطالب الارهابيين الى المسؤولين بالحكومة) بنسبة (93.8%) من اجمالي أفراد العينة؛ (92.6%) من الذكور، و(96.6%) من الإناث؛ وقد

أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض الصفري في هذه النقطة مما يدل على عدم وجود فروق - كما تؤكد النسب السابقة- بين الذكور والإناث.

وحصلت (يستخدم المتطرفون وسائل الاعلام لتصوير انفسهم كبديل سياسي مشروع للادارة الحالية) على الترتيب الرابع بنسبة (90.8%) من اجمالي أفراد العينة؛ (88.7%) من الذكور، و(95.7%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكدها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وكانت في الترتيب السادس والأخير (الدعاية والترويج لايدولوجية الجماعات الارهابية وقضيتها عبر متابعة وسائل الاعلام) بنسبة (89.8%) من اجمالي أفراد العينة؛ (87%) من الذكور، و(96.6%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكدها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

ويتفق ذلك مع الاتجاه السائد -ضمن نظرية الغرس- والذي يعني ديناميكيات غرس المفاهيم العامة للواقع الاجتماعي لدى مشاهدة التلفزيون(47). حيث أنه عبارة عن مجموعة الأفكار والقيم والصور الذهنية التي يتم غرسها في الجمهور، وذلك من خلال التعرض المكثف والمتكرر

للسرائل الإعلامية عبر وسائل الإعلام (48)؛ والذي يستغله الإرهابيين لغرس ما يروجون له من أفكار ومعتقدات.

وبالرغم من استغلال الإرهابيين للإعلام كما سبق، إلا أن الصحفي ومن يستقي الأخبار بين نارين: الأول: أن يبث الأخبار ويظهر كما لو كان يورج للإرهاب والقائمين على أمره، الثاني: أن يحجب الأخبار بوصفة بوابة إعلامية ويظهر بين المنافسية كما لو كان ضعيف لا يستطيع الحصول على الأخبار. والحل في ذلك أن تقوم الدول بحظر نشر هذه المضامين حتى لا يقع الإعلامي أو الصحفي في هذا الحرج عند استقاء الأخبار.

6- اطلاع عينة الدراسة على لائحة البث الإعلامي العراقية:

جدول رقم (11) ويوضح اطلاع عينة الدراسة على لائحة البث

الإعلامي العراقية حسب النوع

اطلاع عينة الدراسة على لائحة البث الإعلامي العراقية						
حسب النوع						
الاجمالي		أنثى		ذكر		النوع الاطلاع على اللائحة
%	ك	%	ك	%	ك	
94	376	96.6	112	93	264	نعم
6	24	3.4	4	7	20	لا
100	400	100	116	100	284	الاجمالي

كا²(1.886) درجة حرية (1) مستوى المعنوية
(0.124) غير دالة عند 0.05

توضح البيانات في الجدول السابق مدى اطلاع عينة الدراسة على لآئحة البث الإعلامي العراقية والتي كانت: نعم بنسبة (94%)؛ (93%) من الذكور، و(96.6%) من الإناث، ولا بنسبة (6%)؛ (7%) من الذكور، و(3.4%) من الإناث. وتقيد قيمة الكاي تربيع بين اطلاع عينة الدراسة على لآئحة البث الإعلامي العراقية ومتغير النوع إلى تحقق الفرض الصفري بعدم وجود علاقة دالة في هذا الجانب مما يدل على حرص الجميع على الإطلاع على اللائحة ومحاوله معرفة ما فيها حتى لا يتعرضوا للمسائلة القانونية والعقاب.

7- اطلاع عينة الدراسة على التحديثات المختلفة للآتحة

البث الإعلامي العراقية:

جدول رقم (12) ويوضح اطلاع عينة الدراسة على التحديثات المختلفة

للآتحة البث الإعلامي العراقية

اطلاع عينة الدراسة على التحديثات المختلفة للآتحة البث الإعلامي العراقية حسب النوع						
الاجمالي		أنثى		ذكر		النوع الاطلاع على تحديثات الآتحة
%	ك	%	ك	%	ك	
79.5	318	90.5	105	75	213	دائمًا
14.5	58	6	7	18	51	أحيانًا
6	24	3.4	4	7	20	نادرًا
100	400	100	116	100	284	الاجمالي

كا(13.34) درجة حرية (2) مستوى المعنوية

(0.002) دالة عند 0.01

توضح البيانات في الجدول السابق مدى اطلاع عينة الدراسة على التحديثات المختلفة للآتحة البث الإعلامي العراقية والتي كانت: دائمًا بنسبة (79.5)%; (75) % من الذكور، و(90.5) % من الإناث، وأحيانًا بنسبة (14.5)%; (18) % من الذكور، و(6) % من الإناث،

ونادراً بنسبة (6%)؛ (7%) من الذكور، و(3.4%) من الإناث.

وتفيد قيمة الكاي تربيع بين اطلاع عينة الدراسة على التحديثات المختلفة للأتحة البث الإعلامي العراقية ومتغير النوع إلى تحقق الفرض البديل بوجود علاقة دالة مما يدل بوجود فروق لصالح الإناث.

8- تذكر عينة الدراسة المواد التي تحذر من خطاب الكراهية والعنف:

جدول رقم (13) ويوضح تذكر عينة الدراسة المواد التي تحذر من خطاب الكراهية والعنف

تذكر عينة الدراسة المواد التي تحذر من خطاب الكراهية والعنف حسب النوع						
الاجمالي		أنثى		ذكر		النوع تذكر المواد
%	ك	%	ك	%	ك	
83.5	334	87.1	101	82	233	بالطبع أتذكرها
5.3	21	6	7	4.9	14	إلى حد ما
11.3	45	6.9	8	13	37	أتذكر قليلاً
100	400	100	116	100	284	الاجمالي

كا(3.1938) درجة حرية (2) مستوى المعنوية

(0.203) غير دالة عند 0.05

توضح البيانات في الجدول السابق تذكر عينة الدراسة

المواد التي تحذر من خطاب الكراهية والعنف حسب النوع

والتي كانت: بالطبع أتذكرها جيدا بنسبة (83.5)%؛
(82)% من الذكور، و(87.1)% من الإناث، وأتذكر قليلاً
بنسبة (11.3)%؛ (13)% من الذكور، و(6.9)% من
الإناث، و إلى حد ما بنسبة (5.3)%؛ (4.9)% من
الذكور، و(6)% من الإناث.
وتفيد قيمة الكاي تربيع بين تذكر عينة الدراسة المواد
التي تحذر من خطاب الكراهية والعنف ومتغير النوع إلى
تحقق الفرض البديل بوجود علاقة دالة مما يدل بوجود
فروق بين الذكور والإناث لصالح الإناث.
وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة جلطي مصطفى
(2020) في أن أغلبية المبحوثين يملكون دراية بالمبادئ
والاسس التشريعية الاعلامية(49).

9- مقترحات عينة الدراسة لمواجهة ظاهرة خطاب الكراهية

والتطرف العنيف في العراق:

جدول رقم (14) ويوضح مقترحات عينة الدراسة لمواجهة ظاهرة خطاب الكراهية

والتطرف العنيف في العراق حسب النوع

Chi-Square				النوع					
				الإجمالي		إناث		ذكور	
مستوى الدلالة		DF	القيمة	%	ك	%	ك	%	ك
دالة عند 0.05	0.016								
تدعيم التنظيم الذاتي للمؤسسات والمنظمات العامة والخاصة كوسيلة لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف في المجتمع العراقي.									
دالة عند 0.05	0.012	1	5.459	95.3	381	99.1	115	93.7	266
تقديم الدعم النفسي والمعنوي لجميع الشخصيات المستهدفة بخطاب الكراهية والمتضررين من التطرف.									
دالة عند 0.01	0.000	1	10.429	94	376	100	116	91.5	260
توعية الجمهور بجميع فئاته بأهمية التعددية ومعرفة مدى المخاطر التي يشكلها خطاب الكراهية لبراز									
دالة عند 0.01	0.001	1	8.999	93.3	373	99.1	115	90.8	258
تفسير المسؤولية في القانون المدني والاداري عن استخدام خطاب الكراهية والتطرف ضد الآخرين مع التأكيد على احترام الحق في حرية التعبير والرأي.									
				400		116		284	
				إجمالي من شئنا					

تشير بيانات الجدول السابق إلى مقترحات عينة الدراسة لمواجهة ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف العنيف في العراق والتي ظهرت في التالي:

الفقرة الأولى (تدعيم التنظيم الذاتي للمؤسسات والمنظمات العامة والخاصة كوسيلة لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف في المجتمع العراقي) بنسبة (95.5%) من اجمالي أفراد العينة؛ (94%) من الذكور، و (99.1%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكدها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وكانت الفقرة الثانية (تقديم الدعم النفسي والمعنوي لجميع الشخصيات المستهدفة بخطاب الكراهية والمتضررين من التطرف) بنسبة (95.3%) من اجمالي أفراد العينة؛ (93.7%) من الذكور، و (99.1%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكدها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

أما الفقرة الثالثة فكانت (توعية الجمهور بجميع فئاته باهمية التعددية ومعرفة مدى المخاطر التي يشكلها خطاب الكراهية ابراز) بنسبة (94%) من اجمالي أفراد العينة؛ (91.5%) من الذكور، و (100%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة

مما يدل على وجود فروق -تؤكددها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وجاء في زيل المقترحات فقرة (تفسير المسؤولية في القانون المدني والاداري عن استخدام خطاب الكراهية والتطرف ضد الآخرين مع التأكيد على احترام الحق في حرية التعبير والرأي) بنسبة (93.3%) من اجمالي أفراد العينة؛ (90.8%) من الذكور، و(99.1%) من الإناث؛ وقد أشارت قيمة الكاي تربيع إلى تحقق الفرض البديل في هذه النقطة مما يدل على وجود فروق -تؤكددها النسب السابقة- بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

ثانياً: التحقق من صحة الفروض:

الفرض الأول" يوجد علاقة دالة إحصائية بين درجات المبحوثين على مقياس التزامهم بعناصر البوابة الإعلامية ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف"

جدول رقم (15) ويوضح معامل الارتباط سبيرمان بين حراسة

البوابة الإعلامية وبين الحد من خطاب الكراهية والتطرف

الحد من خطاب الكراهية والتطرف					
مستوى الدلالة		نوع الارتباط	معامل	العدد	
دالة عند 0.01	0.00	طردي ضعيف	0.179	400	حراسة البوابة

باستخدام معامل الارتباط سبيرمان بين حراسة البوابة الإعلامية

وبين الحد من خطاب الكراهية والتطرف ؛ تبين صحة الفرض في ذلك؛ حيث أن معامل سبيرمان يساوي (0.179) وهو ارتباط طردي حقق مستوى دلالة (0.001) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى (0.01).

الفرض الثاني" يوجد علاقة دالة إحصائية بين درجات المبحوثين على مقياس معرفتهم المبحوثين بلائحة قواعد البث الاعلامي الصادرة عن هيئة الاعلام والاتصالات ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف" جدول رقم (16) ويوضح معامل الارتباط سبيرمان بين معرفتهم المبحوثين بلائحة قواعد البث الاعلامي الصادرة عن هيئة الاعلام والاتصالات ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف

الحد من خطاب الكراهية والتطرف				
مستوى الدلالة	نوع الارتباط	معامل سبيرمان	العدد	
دالة عند 0.01	طردي ضعيف	0.344	400	معرفتهم المبحوثين بلائحة البث المهنية

باستخدام الارتباط سبيرمان بين معرفتهم المبحوثين بلائحة قواعد البث الاعلامي الصادرة عن هيئة الاعلام والاتصالات ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف ؛ تبين صحة الفرض في ذلك؛ حيث أن معامل سبيرمان يساوي (0.344) وهو ارتباط طردي

حقق مستوى دلالة (0.000) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى (0.01).

الفرض الثالث" يوجد علاقة دالة إحصائية بين درجات المبحوثين على مقياس تقييم المبحوثين لدور لائحة قواعد البث في الحد من خطاب الكراهية ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف"

جدول رقم (17) ويوضح معامل الارتباط سبيرمان بين تقييم المبحوثين لدور لائحة قواعد البث في الحد من خطاب الكراهية ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف

الحد من خطاب الكراهية والتطرف					تقييم لائحة البث
مستوى الدلالة		نوع الارتباط	معامل	العدد	
دالة عند	0.00	طردي ضعيف	0.343	400	
0.01					

باستخدام معامل الارتباط سبيرمان بين تقييم المبحوثين لدور لائحة قواعد البث في الحد من خطاب الكراهية ودرجتهم على مقياس الحد من خطاب الكراهية والتطرف ؛ تبين صحة الفرض في ذلك؛ حيث أن معامل سبيرمان يساوي (0.343) وهو ارتباط طردي حقق مستوى دلالة (0.000) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى (0.01).

الفرض الرابع: "يوجد فرق دال إحصائياً بين المبحوثين على مقياس المعرفة بلائحة قواعد البث حسب المتغيرات (النوع - الخبرة - تصنيف القنوات)

أولاً: الفروق بين عينة الدراسة على مقياس المعرفة

بلائحة قواعد البث حسب متغير النوع:

جدول رقم (18) ويوضح اختبار "ت" للنوع على مقياس

المعرفة بلائحة قواعد البث

المع رقة	المجمو عات	الع دد	المت وسط	الإبح راف المعي اري	قيمة f	درج ة الح رية	مستوى الدلالة SIG
النوع	ذكر	28	2.6	0.52	45.8	39	0.0
	أنثى	11	2.8	0.44	75	9	00

تشير نتائج تطبيق "ت" حسب البيانات الموجودة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دالة إحصائية بين المبحوثين على مقياس المعرفة بلائحة قواعد البث الإعلامي الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات بجمهورية العراق حسب متغير النوع، حيث كانت قيمة ال "ت" (45.875) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01) لصالح الإناث.

ويعكس ذلك اهتمام المرأة العاملة العربية والمحاولة الدائمة لإثبات نفسها في أي مكان تعمل به وبذل أقصى الطاقة في سبيل ذلك؛ لاسيما مع موضوع شائق وهام قد يؤدي بمن يخالفة إلى الغرامة أو الجزاء من الرؤساء.

ثانياً: الفروق بين عينة الدراسة على مقياس المعرفة
بلائحة قواعد البث حسب متغيرات (الخبرة - تصنيف
القنوات) :

جدول رقم (19) ويوضح اختبار "ANOVA" للخبرة -
تصنيف القنوات على مقياس المعرفة بلائحة قواعد البث

مستوى الدلالة SIG		درجة الحرية	قيمة f	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	المجموعات	المعرفة
دالة عند 0.01	0.000	399	10.046	0.581	2.67	90	(3-1)	سنوات الخبرة
				0.401	2.83	217	(7-4)	
				0.573	2.68	75	(15-8)	
				0.647	2.22	18	16 عام فأكثر	
غير دالة عند 0.05	0.059	399	2.507	0.305	2.9	30	القنوات الدينية	القنوات
				0.515	2.78	134	القنوات الحزبية	
				0.506	2.72	194	القنوات المدنية	
				0.587	2.6	42	القنوات الحكومية	

وتشير نتائج تطبيق ANOVA حسب البيانات

الموجودة في الجدول السابق إلى عدم صحة الفرض في ما
يخص متغير تصنيف القنوات ؛ وذلك بعدم وجود فروق

ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس المعرفة بلائحة قواعد البث حسب متغير تصنيف القنوات ؛ حيث كانت قيمة ال "ف" (2.507) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)؛ ويرجع ذلك - كما أسلفنا - إلى حرص الجميع على المعرفة بينود الأئحة والذي يمثل انتهاكها مخالفة قد تعرض صاحبها للمسائلة القانونية والتعرض للعقوبة.

كما يفسر ذلك بأهمية الأئحة وحرص الجميع على معرفتها وتطبيق ما فيها، والتوجيه من القنوات بأهمية ذلك لاسيما أن هناك قنوات قد يفسر انتهاكها للبنود والقوانين كأنه انتهاك لأمن الوطن وسلامته، وأن عدم التزامها يمثل اشعال فتيل الفتن والتعصب والعنف.

وتشير نتائج تطبيق ANOVA حسب البيانات الموجودة في الجدول السابق إلى صحة الفرض في ما يخص متغير الخبرة ؛ وذلك بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس المعرفة بلائحة قواعد البث حسب متغير سنوات الخبرة ؛ حيث كانت قيمة ال "ف" (10.046) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01)؛ يوضحها اختبار (LSD) في الجدول التالي:

جدول رقم (20) ويوضح اختبار "ف" (LSD) لسنوات الخبرة على مقياس المعرفة بالأئحة

مستوى الدلالة SIG		الفرق بين المتوسطين	المقارنة الثنائية بين المجموعتين	المجموعات	المعرفة
دالة عند 0.01	0.00 9	0.163-	(7-4)	(3-1)	سنوات الخبرة
غير دالة	0.86	0.013-	(15-8)		
دالة عند	0.00	0.444	16 عام فأكثر		
دالة عند 0.05	0.02 4	0.149	(15-8)	(7-4)	
دالة عند 0.01	0.00 0	0.607	16 عام فأكثر		
دالة عند 0.01	0.00 0	0.458	16 عام فأكثر	(15-8)	

يشير اختبار (LSD) في الجدول السابق إلى وجود فارق

بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس حسب متغير

سنوات الخبرة وظهر ذلك كالتالي:

وجود فروق بين عينة الدراسة في فئة الخبرة ما بين

(1 : 3) أعوام وبين (4 : 7)؛ لصالح (4 : 7)، عدم

وجود فروق بين عينة الدراسة في فئة الخبرة ما بين

(1 : 3) أعوام وبين (8 : 15)، وجود فروق بين عينة

الدراسة في فئة الخبرة ما بين (1 : 3) أعوام وبين

(16 عام فأكثر)؛ لصالح (1 : 3)، وجود فروق بين عينة الدراسة في فئة الخبرة ما بين (4 : 7) أعوام وبين (8 : 15)؛ لصالح (4 : 7)، وجود فروق بين عينة الدراسة في فئة الخبرة ما بين (4 : 7) أعوام وبين (16 عام فأكثر)؛ لصالح (4 : 7)، وجود فروق بين عينة الدراسة في فئة الخبرة ما بين (8 : 15) أعوام وبين (16 عام فأكثر)؛ لصالح (8 : 15).

الفرض الخامس: "يوجد فرق دال إحصائياً بين المبحوثين على مقياس الإلتزام بعناصر البوابة الإعلامية حسب متغير تصنيف القنوات.

جدول رقم (21) ويوضح اختبار "ANOVA" لتصنيف القنوات على مقياس الإلتزام بعناصر البوابة الإعلامية

القنوات	المجموعات	العدد	المتوسط	الإلتزام المعياري
الالتزام بقيم المجتمع وتقاليد	القنوات الدينية	30	3	صفر
	القنوات الحزبية	134	2.96	0.19
	القنوات المدنية	194	2.96	0.199
	القنوات	42	2.88	0.328
سياسة المؤسسة الإعلامية	القنوات الدينية	30	2.97	0.183
	القنوات الحزبية	134	2.88	0.325
	القنوات المدنية	194	2.94	0.242
	القنوات	42	2.83	0.377
الإلتزام بالمعايير المهنية للقائم بالاتصال	التعامل مع مصادر الأخبار	القنوات الدينية	30	0.183
	القنوات الحزبية	134	2.87	0.334
	القنوات المدنية	194	2.92	0.276
	القنوات	42	2.64	0.485
الاستفادة من علاقات العمل	القنوات الدينية	30	2.97	0.183
	القنوات الحزبية	134	2.9	0.307
	القنوات المدنية	194	2.92	0.276
	القنوات	42	2.74	0.445
مراعاة معيار الجمهور	القنوات الدينية	30	2.67	0.183
	القنوات الحزبية	134	2.29	0.264
	القنوات المدنية	194	2.94	0.242
	القنوات	42	2.81	0.397

تشير نتائج تطبيق ANOVA حسب البيانات

الموجودة في الجدول السابق إلى عدم صحة الفرض في ما يخص متغير التزام عينة الدراسة بقيم المجتمع وتقاليده؛ وذلك بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس الالتزام بقيم المجتمع وتقاليده حسب متغير تصنيف القنوات؛ حيث كانت قيمة ال "ف" (2.258) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع العراقي ذو الميول الدينية والمذهبية والتي تحترم القيم والتقاليد الخاصة بالمجتمع العراقي ذو الأصول الضاربة في القدم.

تشير نتائج تطبيق ANOVA حسب البيانات

الموجودة في الجدول السابق إلى عدم صحة الفرض في ما يخص متغير التزام عينة الدراسة بسياسية المؤسسة الإعلامية؛ وذلك بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس سياسية المؤسسة الإعلامية حسب متغير تصنيف القنوات؛ حيث كانت قيمة ال "ف" (2.516) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل في الإعلام العراقي والعربي بصفة عامة والذي يلزم فيها الإعلامي باتباع السياسة التحريرية للقناة التي يعمل فيها أو يعرض للفصل، وقد يكون العاملين في القناة أيضاً من أصحاب وأنصار الفكر التي تقوم عليه القناة فلا يحتاج إلى الزام نفسه بشيء بل فعل ما يترتب على فهمة للأمر.

وأفادت النتائج بوجود فارق واضح بين المبحوثين على مقاييس: التعامل مع مصادر الأخبار، الاستفادة من علاقات العمل، مراعاة معيار الجمهور حسب متغير تصنيف القناة نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (22) ويوضح اختبار "ف" (LSD) لمتغير القنوات على مقاييس التعامل مع مصادر الأخبار، الاستفادة من علاقات العمل، ومراعاة معيار الجمهور

مستوى الدلالة SIG		التفرق بين المتوسط	المقارنة الثنائية بين المجموعات	المجموعات	القنوات
غير دالة	0.147	0.094	القنوات الحزبية	القنوات الدينية	التعامل مع مصادر الأخبار
غير دالة	0.432	0.049	القنوات المدنية		
دالة عند 0.01	0.000	0.324	القنوات الحكومية		
غير دالة	0.215	-0.044	القنوات المدنية	القنوات الحزبية	
دالة عند 0.01	0.000	0.23	القنوات الحكومية	القنوات الحزبية	
دالة عند 0.01	0.000	0.275	القنوات الحكومية	القنوات الحزبية	
غير دالة	0.245	0.071	القنوات الحزبية	القنوات الدينية	الاستفادة من علاقات العمل
غير دالة	0.109	0.049	القنوات المدنية		
دالة عند 0.01	0.002	0.229	القنوات الحكومية		
غير دالة	0.518	-0.022	القنوات المدنية	القنوات الحزبية	
دالة عند 0.01	0.003	0.157	القنوات الحكومية	القنوات الحزبية	
دالة عند 0.01	0.001	0.179	القنوات الحكومية	القنوات الحزبية	
غير دالة	0.442	0.041	القنوات الحزبية	القنوات الدينية	مراعاة معيار الجمهور
غير دالة	0.585	0.029	القنوات المدنية		
دالة عند 0.05	0.014	0.157	القنوات الحكومية		
غير دالة	0.669	-0.013	القنوات المدنية	القنوات الحزبية	
دالة عند 0.05	0.014	0.116	القنوات الحكومية	القنوات الحزبية	
دالة عند 0.01	0.005	0.129	القنوات الحكومية	القنوات الحزبية	

تشير النتائج إلى صحة الفرض بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس التعامل مع مصادر الأخبار حسب متغير تصنيف القنوات؛ حيث كانت قيمة ال "ف" (9.421) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01)؛ وكان اختبار (LSD) كالتالي: عدم وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات الحزبية، عدم وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات المدنية، وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات الدينية، عدم وجود فروق بين القنوات الحزبية والقنوات المدنية، وجود فروق بين القنوات الحزبية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات المدنية والقنوات الحكومية؛ لصالح فروق بين القنوات المدنية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات المدنية.

ويلاحظ وجود فارق في التعامل مع الأخبار لصالح القنوات الحزبية والدينية؛ ويرجع ذلك لطبيعة هذه القنوات والتي تكون تتعامل مع الأخبار بما يناسب توجهها الديني والحزبي.

ويظهر ذلك على حيادية ومهنية القنوات الحكومية والتزامها بالأبناء والأخبار كما وردت من المصدر.

كما تشير النتائج إلى صحة الفرض بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس الاستفادة من علاقات العمل حسب متغير تصنيف القنوات؛ حيث كانت قيمة ال "ف" (4.678) وهي قيمة دالة

إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01)؛ وكان اختبار (LSD) كالتالي: عدم وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات الحزبية، عدم وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات المدنية، وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات الدينية، عدم وجود فروق بين القنوات الحزبية والقنوات المدنية، وجود فروق بين القنوات الحزبية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات الحزبية، وجود فروق بين القنوات المدنية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات المدنية.

وهذه النتائج غريبة؛ لأن الجميع يتعامل ويستفيد من علاقات العمل، أما وجود هذا الاختلاف وهذا التفاوت فهو مرفوض ويحتاج إلى مراجعة المسؤولين عن البث الإعلامي المؤسسات والقنوات العاملة لإحياء هذا الجانب الهام.

وتشير النتائج إلى صحة الفرض بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عينة الدراسة على مقياس مراعاة معيار الجمهور حسب متغير تصنيف القنوات؛ حيث كانت قيمة ال "ف" (3.037) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)؛ وكان اختبار (LSD) كالتالي: عدم وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات الحزبية، عدم وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات المدنية، وجود فروق بين القنوات الدينية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات الدينية، عدم وجود فروق بين القنوات الحزبية والقنوات المدنية، وجود فروق بين القنوات

الحزبية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات الحزبية، وجود فروق بين القنوات المدنية والقنوات الحكومية؛ لصالح القنوات المدنية؛ وربما يرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة كل قناة ومحاولة جذبها للجمهور؛ فالإعلام الحكومي لا يحتاج إلى جذب الجمهور بوصفة يصدر أخبار وتعليمات رسمية لا يصدق غيرة في بثها. وبالتالي يختلف الآخرون في درجة جذبهم واحتياجهم لمتابعتهم من الجمهور في الإلتزام بهذا المعيار .

خاتمة الدراسة (موجز النتائج والتوصيات):

1- موجز نتائج الدراسة:

بدأت النتائج بالدراسة التحليلية والتي ورد فيها: تؤكد الديباجة على استقلال الهيئة عن الجهاز التنفيذي؛ فهي هيئة مستقلة تتبع البرلمان العراقي، وعلى مبدأ الإستقلالية من خلال إصدارها هذه الاثحة لتنظيم العمل الجاد للإعلام بعيداً عن السيطرة الحكومية وسيطرة أصحاب المصالح وتطبيقاً لمبدأ المسؤولية المجتمعية لقطاعات الإعلام العراقية. وأكدت على أن مرجعيتها ومبدأها الأساسي هو احترام حرية التعبير، وأوردت المرجعيات التي نفهم منها هذه الحرية مع الحرص الشديد على الوحدة وعدم الطائفية حفاظاً على العراق الحبيب؛ والذي يظهر في النص والنصوص المؤيدة لذلك.

وتساعد نصوص الفصل الأول أصحاب المصلحة من فهم النصوص وإزالة أي لغط أو لبس قد يتعرض له قارئ الاثحة، وقطع الطريق على أي نوع من التشكيك أو الطعن في أي مبدئ من المبادئ التي تقدمها من خلال وضع التعريفات الموضحة والمفسرة لكل ما يأتي باللائحة.

ويوضح الباب الثاني المعايير العامة للبرامج المرئية والمسموعة والذي يؤكد على التنوع العرقي والديني والطائفي والحضاري والفكري في العراق؛ والتي تم التركيز فيها على حرية التعبير عن الرأي مع عدم إطلاقه، وحاولت أن تخرج من اشكاليات السلطة وعواقب الحرية، واستشهدت بالقوانين

الدولية التي نصت على الحرية والتعددية واستخرج منها ما يفيد حق الدولة في الدفاع عن وحدتها وثقافتها ومرافقتها المختلفة.

وأقرت فيه الهيئة مبادئ النشر دون الإخلال بشروط: منع التحريض على العنف، التشديد على عدم بث أي مواد تسيء إلى الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية بشكل عام أو التسبب في تعطيلهم بانفاذ الدستور والقانون، عدم الإنجرار وراء كل ما يصدر عن التنظيمات الإرهابية مثل نقل الأحداث الإرهابية بطريقة تبين فيها ضعف الدولة وقوة تلك التنظيمات، الحرص في عدم نشر أو تصريحات أو وجهات نظر لتلك التنظيمات.

وتحرص فيه الهيئة على عدم بث أي مواد تهدد الديمقراطية في العراق، وعدم الإنجرار نحو المعالجة الذي يظهر فيه المجرم ظهورا بطولياً، والحرص الشديد على العراق ووحدة شعبه وأراضيه؛ من خلال مراقبة كل ما يصدر عن شخصيات يمكن أن يحرك الفتنة: مثل مراقبة الخطب والتصريحات العشائرية والمذهبية والتأكد من خلوها من أي تحريض قبل بثها وقطعها لو كان بثاً مباشراً، وقطع البث التلفزيوني إذا تواجد أي شخص مهما كان منصبه يصرح بأشياء تسيء إلى الرموز الدينية أو يحرض على الكراهية، وحذر نشر أي مواد تروج لشخص أو حزب محظور لاسمياً حزب البعث وعدم استضافة أي من رموزه أو تبني أفكاره من خلال بثها في الوسائل الإعلامية.

وحفاظاً على المجتمع وسلامة الافراد بين اتباع الديانات وأصحاب المذاهب والعرقيات أو حتى الإنتماءات المناطقية وأماكن السكن تحذر اللآئحة من وجود أي مواد ضمن البث التلفزيوني أو الإذاعي تؤذي أيًا من المكونات العراقية -حتى ولو إيذاء داخلي-، وحق المذيع في رد الضيف لو حدث منه ذلك وتحميلة المسؤولية، بل ويقطع البث لو رأى تمادي الضيف وعدم انصياعة للتعليمات الخاصة بذلك، وعدم اذاعة المؤتمرات التي تحرض على العنف وقطع بثها عند اللقاءات المباشرة من قلب الأحداث، واعتبار الإعلانات ضمن المواد التي تراعي كل ما سبق.

واعتماداً على التحليل تم تجهيز وتطبيق الشق

الميداني من الدراسة والذي جاء فيه:

يلتزم الإعلاميون بقيم المجتمع وتقاليده، سياسة المؤسسة الاعلامية التي يعملون فيها، يتعاملوا بمهنية عالية مع مصادر الاخبار المختلفة، يستفيدوا بشكل كبير من علاقات العمل من خلال استشارة الزملاء والمختصين، ويراعوا مشاعر الجمهور وعواطفهم وتوجهاتهم العقائدية في طريقة نقل الاخبار والمعلومات.

اطلع الإعلاميون على لآئحة البث الإعلامي العراقية، وعلى التحديثات المختلفة لها، وحضروا دورات تدريبية لدراسة موادها، ويتذكرون المواد التي تحذر من خطاب الكراهية والعنف.

2- توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث يوصي بالآتي :

أ-هيئة الاعلام والاتصالات

- ضرورة تزويد جميع العاملين في قطاع الاعلام بلائحة قواعد السلوك المهني.
- ارسال التحديثات المختلفة لللائحة البث الإعلامي الى جميع المؤسسات الإعلامية لكي يتسنى لهم الاطلاع عليها والالتزام بها.
- ضرورة إقامة دورات تدريبية للإعلاميين تتضمن تثقيفهم بمخاطر خطاب الكراهية وكيفية تطبيق قواعد لائحة البث .
- تشديد الرقابة على القنوات الفضائية ومعاينة المؤسسات التي تحرض على الكراهية والعنف والتطرف من اجل الحد من انتشار هذه الظاهرة في الاعلام .

ب-المؤسسات الإعلامية:

- يجب ان تبنت سياسة القنوات الفضائية عن الانحياز الطائفي او العنصري او الديني في تعاملها مع الاحداث السياسية التي من شأنها التحريض على الكراهية .
- ضرورة عدم توظيف القناة كاداة للتطرف من خلال الترويج للايديولوجيات التي تؤثر على السلم المجتمعي .

- يجب ان تعزز القنوات الفضائية نشر ثقافة امنية تسهم في تحصين الفرد والمجتمع ضد مظاهر التطرف والعنف.

3-العاملين في قطاع الاعلام:

- التعامل بدقة وحذر مع الاخبارالتي تحمل معلومات قد تنثير الفتنة والنعرات الطائفية وتعرض على الكراهية والعنف.
- مراعاة التوجهات العقائدية للجمهور في نقل الاخبار.
- يجب ان لا يكون السعي وراء السبق الصحفي والاثارة على حساب الأخلاقية المهنية .

مراجع الدراسة:

- 1- ادريس جواد صادق ، التشريعات والقوانين الاعلامية وانعكاساتها على القائم بالاتصال في القنوات العراقية دراسة مسحية للعاملين في قناة (العراقية، الرشيد، الفرات)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام، الجامعة العراقية، 2021.
- 2- نهيل محمد عبد الله عمرو ، التشريعات الإعلامية وانعكاساتها على الأداء الصحفي، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية، 2017.
- 3- مصطفى جلطي ، التشريعات الاعلامية الحديثة لضبط السلوك المهني بالجزائر : دراسة ميدانية على عينة من الصحافيين بالغرب الجزائري مرحلة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ، أطروحة ماجستير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، الجزائر ، 2022.
- 4- حاتم على مصطفى العسولي، مجذوب بخيت محمد توم، فاعلية التشريعات الإعلامية الإلكترونية". مجلة العلوم والتقانة : في العلوم الإنسانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 21، العدد 1 (31 مارس/أذار 2020)، ص ص. 72-85.
- 5- شافعي غنية ، استقلالية هيئات الاعلام السمعي والبصري في الوطن العربي قراءة تحليلية نقدية في التشريعات الاعلامية العربية المقارنة على ضوء

المعايير الدولية ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات
القانونية والسياسية، مجلد7، عدد4، يناير 2023 ،
ص ص 120-142.

- 6- عماد الدين علي، الضوابط المهنية والقانونية لحماية
الخصوصية الفردية في التشريعات الإعلامية العربية:
دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العلمية لبحوث
الصحافة، عدد 21، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،
يناير- يونية 2021، ص ص 345-433.
- 7- دوادى بن دومة، تجليات أخلاقيات المهنة الإعلامية
في التشريعات الجزائرية: دراسة تحليلية للنصوص
التشريعية الإعلامية الجزائرية، مجلة آفاق للعلوم،
مجلد 7، عدد 1، 2022، ص ص 96-107.
- 8- أمال توهامي، البعد القيمي للممارسة الإعلامية في
الجزائر من خلال التشريعات الإعلامية: دراسة
تحليلية لقانون الإعلام العضوي 2012، المجلة
الدولية للاتصال الاجتماعي، مجلد 9، عدد 1، مخبر
الدراسات الإعلامية والاتصالية، كلية العلوم الإنسانية
والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،
مارس 2022، ص ص 21-39.

9- Ahmed Ragib Chowdhury, Techno-
authoritarianism and copyright issues
of user-generated content on social-
media, The International Journal of

Technology Law and Practice, (55),

2024.journal homepage:

www.elsevier.com/locate/clsr

- 10- بقدوري عز الدين، رحي عيسى ، أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر الإذاعات المحلية بالغرب الجزائري أنموذجا، مجلة الصورة والاتصال، مجلد5، عدد 17، يونيو2016، ص ص 204-217.
- 11- بسنت أحمد لبيب ، خطاب الكراهية والعنف في وسائل الإعلام، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية ، العدد الرابع والعشرون، 2023، ص ص 566-588.
- 12- ايمان السيد محمد محمد العباسي ، خطاب الكراهية في الصحف المصرية اثناء الازمات السياسية دراسة تحليلية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية ، مجلد 32، عدد 4، يوليو 2021.
- 13- مرصد اكيد ، رصد خطاب الكراهية في وسائل الاعلام الاردنية، مركز اكيد، معهد الاعلام الاردني، شبكة الصحافة الاخلاقية، الاردن، 2019 .
- 14- ناصر الرحامنة ،خطاب الكراهية في شبكة الفيس بوك في الاردن دراسة مسحية، استكمال للحصول على درجة الماجستير، كلية الاعلام، جامعة الشرق الاوسط ، 2018.
- 15- هبة الله نصر، آليات مواجهة خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي خلال أحداث إغلاق معبر

رفح وانعكاسها على تعزيز الهوية الوطنية داخل المجتمع المصري، **المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري**، المجلد 8، العدد 2، 2024، كلية الإعلام جامعة بني سويف، ص ص 1-92.

16- سلامي اسعيداني، ليلي فقيري ، واقع خطاب الكراهية والتحريض عليها في وسائط الاعلام والاتصال وآليات الحد منها قراءة اعلامية في تقرير الامم المتحدة لعام 2014م ، **مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة**، مجلد 2، عدد 3، سبتمبر 2021، ص ص 84-94.

17- فائزة حلاوي الحمود ، ممارسة خطاب الكراهية والتطرف وانعكاساته على تهديد الامن المجتمعي، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد ، 2023.

18- ياس خضير البياتي ، المسؤولية الاجتماعية والمهنية لوسائل الاعلام العربية في تحصين الشباب من التطرف والعنف، **المؤتمر الإعلامي الدولي: الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري**، جامعة الزرقاء - كلية الصحافة والإعلام، 2017 ، ص ص 79-98.

19- صلاح غانم نوري الحسني ، مسؤولية القنوات الفضائية العراقية في تصدي خطاب الكراهية من جهة نظر الطلبة الجامعيين، **مجلة جامعة تكريت للدراسات الانسانية**، كلية التربية، جامعة تكريت،

العراق، مجلد 26، عدد 6 (يونيو / حزيران 2019)،
ص ص 326-346.

20- فتيحة الخير رحومة ، التشريعات الإعلامية في
النظام الصحفي الليبي خلال الفترة 1969 حتي
2011 وإشكالية الحرية ، المجلة العلمية لبحوث
الصحافة ، العدد الثامن ، ص508.

21- صلاح غانم نوري الحسني ، مسؤولية القنوات
الفضائية العراقية في تصدي خطاب الكراهية من
مجهة نظر الطلبة الجامعيين، مرجع سابق، ص
ص 330.

22- لائحة قواعد البث الاعلامي، جمهورية العراق، هيئة
الاعلام والاتصالات، 2019.

23- سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث
العلمي: بحوث الإعلام، ط3 ، القاهرة: عالم الكتب،
2006.

24- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات
الإعلامية، القاهرة: دار عالم الكتب، 2000.

25- الياس جوادي، دروس في تحليل نص قانوني، جامعة
الوادي: معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة والقانون،
السنة ثمانية ماستر ، 2021.

26- تم عرض الاستمارة على السادة الآتي أسمائهم:
- أ.د رضا امين / عميد كلية الاعلام جامعة الازهر.

- أ.د عبد الهادي النجار / أستاذ الاعلام جامعة المنصورة.
 - أ.م.د حسين ناصر حسين / رئيس قسم الاعلام جامعة الامام الكاظم.
 - أ.م.د نهلة حوراني / أستاذة الاعلام جامعة المنصورة.
 - أ.م.د محمد طاحون / أستاذ الاعلام جامعة فاروس بالاسكندرية.
 - أ.م.د جاسم العقابي / أستاذ الاعلام جامعة بغداد
 - أ.م.د قاسم الكعبي / أستاذ القانون جامعة المستنصرية.
 - أ.م.د اشرف مصطفى / أستاذ الاعلام جامعة عين شمس.
 - د. دعاء شاكر /مسؤولة قسم تحليل الخطاب الإعلامي في هيئة الاعلام والاتصالات.
- 27- ثروت مكي: الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية ، ط1، (القاهرة : عالم الكتب، 2005)،ص35.
- 28- Sergio González López (2015) , "Social Knowledge Management From The Social Responsibility Of The University For The Promotion Of Sustainable Development " , **Procedia – Social and**

Behavioral Sciences , PP. 2112 – 2116.

29- Williams, A. E., & Baumgartner, J. C. (2021). Industrial Pfrateurs: How social media obscures coordinated propaganda campaigns and further damages trust in media. *Computers in Human Behavior*, 121, 1-12.

30- شيرين محمد كدواني، مصداقية الإنترنت: العوامل المؤثرة ومعايير التقييم، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص 37.

31- "Preventing and countering hate speech: A systematic review of the evidence", United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2015, <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232903>

32- قرار مجلس الحكم العراقي ، رقم 47 ، جريدة الوقائع العراقية ، 2003

33- صابر سعيد بقور، داعش برؤية الجزيرة عبر الفيس بوك، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017، ص 30.

- 34- تقارير هيئة الاعلام والاتصالات الخاصة برصد مخالفات القنوات الفضائية، لشهر حزيران، 2014.
- 35- جاسم محمد ، داعش واطلان الدولة الاسلامية، القاهرة ، المكتب العربية للمعارف، 2017، 161.
- 36- عبد الحليم حمود، اعلام القاعدة، (بيروت: مركز الدراسات والترجمة، 2010)، ص 23.
- 37- سوزان يوسف القليني : "مدى اعتماد الصفوة المصرية على التلفزيون في وقت الأزمات دراسة حالة على حادث الأقصر " مجلة الإعلام ، العدد الرابع، (القاهرة: كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ديسمبر 1998 ص35 .
- 38- P. Palmgtren. "uses and Gratifications : A theoritical Perspective " , " In R.N. Bostrom, (Ed), **communication year book 8**, Beverly Hills : sage, 1984 , PP. 20:55.
- 39- CutlipScott, Allen center & Glen Broom:**Effective Public Realeation**, (New Jersey: prentice Hall,1994), p269.
- 40- محمد عبد الحميد، نظريات الاتصال واتجاهات التأثير، مرجع سابق، ص ص 333-334.
- 41- المرجع السابق، ص 166.

- 42- حسن عماد مكاوي ، ليلي حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، ط10 ، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2012) ، ص 178.
- 43- محمد عبد الحميد، نظريات الاتصال واتجاهات التأثير، مرجع سابق، ص 169.
- 44- المرجع السابق، ص 174.
- 45- حسن عماد مكاوي ، ليلي حسين السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، مرجع سابق، ص 184.
- 46-Potter W.James & IK chin chang.
"Television expouser measure and the cultivation Hypothesis" **Journal of broad casting and electronic media** (Vol. 34, No. 3, summer, 1990) Pp 313:314.
- 47-George Gerbner, larry Gress, Michael Morgan, and Nancy signorleli "The Mainstreaming of America: violence profile", **journal of communication**, Vol 90 o 3. Summer 1980. P.p 10-29.
- 48- محمد فؤاد محمد زيد، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الهوية القومية لدى المراهقين"، رسالة دكتوراه، غير منشورة (القاهرة: معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 2006) ص61.

49- مصطفى جلطي ، التشريعات الاعلامية الحديثة
لضبط السلوك المهني بالجزائر : دراسة ميدانية على
عينة من الصحافيين بالغرب الجزائري مرحلة
٢٠١٦-٢٠٢٠، مرجع سابق، المستخلص.